

أثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية على قرارات المستثمرين دراسة تجريبية

د/محمد خميس جمعة خطاب زيتون
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة دمنهور

ملخص البحث

بدأت الهيئات التنظيمية والتشريعية في التحقق من، ودراسة الإفصاح الإضافي عن الأهمية النسبية في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة، ونظرًا لأنه لا يعرف إلا القليل عن كيفية فهم و/أو استجابة و/أو دمج مستخدمو القوائم المالية معلومات الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى جوهرية الأهمية النسبية في تفسير جهود مراقب الحسابات، فقد هدف البحث إلى إيجاد دليل تجريبي على أثر إفصاح مراقب الحسابات عن مستوى الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، علاوة على التحقق مما إذا كان هذا التأثير يختلف بناء على نوع الاستثمار أم لا.

ولتحقيق هدف البحث، فقد اعتمد الباحث على عينة من 189 مستثمر محترف، من خلال تصميم تجريبي (1+3X2) يتضمن الإفصاح عن الأهمية النسبية (إفصاح مقابل عدم إفصاح) عند مستويين من الإفصاح الكمي عن الأهمية النسبية (4% مقابل 10% من الدخل قبل الضرائب)، ونوع الاستثمار (استثمار في أسهم مقيدة بالبورصة، أو استثمار في سندات لشركة مقيدة بالبورصة، أو استثمار في أسهم مملوكة ملكية خاصة).

وقد أظهرت النتائج أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يؤثر معنويًا في قرارات المستثمرين، وأنه كلما انخفض مستوى الأهمية النسبية كلما زاد مستوى الاستثمار، حيث يساعد الإفصاح عن الأهمية النسبية المستثمرين في تقييم إمكانية الاعتماد على القوائم المالية بشكل أفضل، وفي تقييم إمكانية الاعتماد على الأرباح بهدف تقييم الاستثمار، كما بينت نتائج البحث أيضًا أن الإفصاح عن الأهمية النسبية لا يؤثر بشكل مختلف في قرارات المستثمرين بناء على نوع الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الأهمية النسبية، تقرير المراجعة، الأمور الرئيسية للمراجعة، فجوة توقعات المراجعة، قرارات المستثمرين.

The Effect of the Auditor's Materiality Thresholds

Disclosures on Investor's Decisions: An Experimental Study

Abstract

Several standard setting bodies have begun to verify and examine the additional disclosure of materiality thresholds in key audit matters; as little is known about how financial statement users understand, respond to and/or incorporate audit materiality in their investment decisions, In addition, to the importance of materiality in interpreting the auditor's efforts. This research aims to find an experimental evidence about the effect of the auditor's materiality disclosure on investor decisions, as well as whether this impact is differently affected by the type of investment.

To achieve the objective of this research, the researcher relied on a sample of 189 professional investors, through an experimental design of $2 \times 3 + 1$ to test the hypotheses; this experimental design includes materiality disclosure (presence or absence of the materiality disclosure) and two levels of quantitative materiality disclosure (4% or 10% from pre-tax income); additionally the Type of investment (public equity, private equity, public debt).

The results showed a significant main effect of the materiality disclosure on investors' decisions; as the lower the materiality level, the greater the level of investment. The materiality disclosure helps investors to better assess the reliability of the financial statements and to better assess the reliability on profits to evaluate investment. In addition, the study also concludes that the materiality disclosure does not affect investors' decisions differently depending on the type of investment.

Key words: Audit Materiality; Audit Report; Key Audit Matters; Audit Expectations Gap; Investor Decisions.

١ - مقدمة

يعتبر المستثمرون عنصرًا مهمًا في أسواق المال الراسخة، فهم الذين يقدمون رأس المال للشركات الجديدة ولتوسيع نشاط الشركات القائمة بما يسمح بنمو وازدهار حجم أعمالها، وإيجاد فرص توظيف جديدة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة. ويحتاج المستثمر لمعلومات نافعة ومفيدة لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار. ويمكن القول إن نجاح أسواق المال يعتمد بدرجة كبيرة على جودة نظام القياس والإفصاح المحاسبي وجودة خدمات المراجعة، بما يعطي المستثمر ثقة في مصداقية القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدهار وانتعاش أسواق المال.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008-2009م، ولازالت الأزمة المالية العالمية نشطة، تساءل أصحاب المصلحة عن مدى ما حدث، والأكثر أهمية لماذا حدث؟ وكان أصحاب المصلحة يبحثون عن شخص يلقون اللوم والمسئولية عليه، وكانت مسألة وقت فقط قبل أن يضعوا أعينهم نصب مراقبي الحسابات. وتساءل (Cooper and Grose (2010) عما هو الدور الذي يلعبه مراقبو الحسابات في انهيار الأسواق العالمية، وما الذي سيتم القيام به لحل هذه المشكلة. وعلى خلفية هذا، ركز العديد من الباحثين (Church et al. 2008; Asare and Wright 2012; Mock et al. 2012; Simnett and Huggins 2014) على تحسين القيمة التواصلية لتقرير المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، رأت الهيئات التنظيمية والتشريعية (IAASB 2011; PCAOB 2011a) الحاجة إلى الخروج من مجرد التغييرات في صياغة تقرير المراجعة إلى التغييرات الأكثر ثورية والتقرير عن الأمور الرئيسية للمراجعة¹، نظرًا لأن الشكل الموحد ولغة تقرير المراجعة ينتقصان من قيمته ومنفعته (Humphrey et al. 2009; Bradbury and Almulla 2018)، علاوة على أن المستثمرين ينظرون إلى تقرير المراجعة على أنه مجرد وثيقة نجاح أو فشل وليس له دور تقييمي كبير (Mock et al. 2012; Bradbury and Mazen 2018; Klueber et al. 2018)، كما ينظرون إليه على أنه رمز يتسم بقيمة تواصلية محدودة عن رأي مراقب الحسابات فيما يتعلق بإجراءات المراجعة وبتقييمات المخاطر (Church et al.

¹ يستخدم كل من IAASB وFRC مصطلح الأمور الرئيسية للمراجعة (KAMs) Key Audit Matters بينما يستخدم PCAOB مصطلح الأمور الحرجة للمراجعة (CAMs) Critical Audit Matters وسوف يستخدم الباحث مصطلح الأمور الرئيسية للمراجعة في البحث بهدف تحقيق الاتساق.

(Asare and Wright 2012; Porter et al. 2012; Ruhnke and Schmidt 2014) وبالنسبة إلى القول إن تقرير المراجعة التقليدي يعد مساهمًا في فجوة التوقعات في المراجعة (Asare and Wright 2012; Porter et al. 2012; Ruhnke and Schmidt 2014). وقد قامت الهيئات التنظيمية والتشريعية مؤخرًا في جميع أنحاء العالم بإصدار مقترحات تهدف إلى زيادة وتوسيع نطاق عملية إعداد تقرير وإفصاحات مراقب الحسابات من أجل تحسين التواصل بين مراقب الحسابات والمستثمرين والمسؤولين عن الحوكمة (PCAOB 2011a; IAASB 2011, 2012; APB 2012, 2013; EC 2012) معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB ومجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة في البورصة PCAOB في الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس التقرير المالي (FRC) Financial Reporting Council المملكة المتحدة وإيرلندا، والمفوضية الأوروبية (EC) The European Commission في الاتحاد الأوروبي مشروعات تهدف إلى تحسين تقرير لمراجعة (منصور ٢٠١٧). وتسمح تقارير المراجعة الجديدة الموسعة لمراقب الحسابات أن يتناول الأمور الأخرى التي يعتبرها المستثمرون أمرًا مهمًا، والتي لا يمكن تناولها في تقارير المراجعة التقليدية، بما في ذلك، تحفظ أو عدم تحفظ الإدارة في تقديراتها، والبنود التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة المراجعة (PCAOB 2011a; IAASB 2011; APB 2012, 2013; EC 2012). وفي يناير ٢٠١٥ أصدر IAASB المعيار الدولي الجديد رقم ٧٠١ بعنوان "توصيل الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير مراقب الحسابات المستقل"^٢ ISA (2015). 701، وتتشابه معايير PCAOB عن التغييرات في نموذج تقرير المراجعة مع معايير IAASB بشأن الإفصاح عن فقرة "الأمور الرئيسية للمراجعة"^٣ Key Audit Matters (KAMs)، ومن المتوقع أن يستتبع هذا الإفصاح قدرًا أكبر من الشفافية حول عملية المراجعة، الأمر الذي يساعد أصحاب المصلحة في فهم مخاطر التقرير المالي للشركة. وفي نهاية المطاف، من المتوقع أن يخفض تقرير المراجعة الجديد من عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry وينتج عنه تخصيص رأس المال بشكل كفاء (PCAOB 2013;

^٢ بعنوان: "Communicating Key Audit Matters in the Independent auditor's Report" الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، وفي ضوء الحكم المهني لمراقب الحسابات، لها الأهمية البالغة عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ويتم تحديد تلك الأمور من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع المسؤولين عن الحوكمة. ISA (2015). 701.8

(Simnett and Huggins 2018)؛ وقد نظر البعض (Bradbury and Almulla 2018) إلى فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة على أنها نقطة محورية وثنوية مهمة في تاريخ المهنة. وقد بدأت الهيئات التنظيمية والتشريعية في التحقق من، ودراسة الإفصاح الإضافي عن أساس الأهمية النسبية في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة (IAASB 2011; PCAOB 2011a)، بناء على الاعتقاد السائد بأن أحكام الأهمية النسبية السليمة تعد ضرورية وحاسمة لعملية المراجعة الفعالة (Messir and Martinov-Bennie 2005; Houghton 2014; Eilifsen and Messier 2011; et al. 2011)، علاوة على أنه لا يمكن النظر بعين الاعتبار في مخاطر المراجعة بدون الرجوع أو الإشارة إلى الأهمية النسبية، وبالتالي يهدف الإفصاح عن الأهمية النسبية للمستثمرين إلى المساعدة في تحسين قدرتهم على تقييم نتائج أعمال عميل المراجعة السنوية بناء على المخاطر. وعلى الرغم من إصدار FRC في عام ٢٠١٣ معايير تتطلب من مراقب الحسابات الإفصاح عن أساس الأهمية النسبية المستخدم في أداء عملية مراجعة القوائم المالية (FRC 2013)؛^٤ فقد قرر كل من IAASB (IAASB, 2015a, 2015b, 2015c, 2015d) و PCAOB عدم المطالبة بالإفصاح عن الأهمية النسبية، ولكن من ناحية أخرى، لا يتم منع مراقب الحسابات من الإفصاح الاختياري عن الأهمية النسبية، ومع استمرار عدم الإفصاح عن معلومات الأهمية النسبية في تقارير المراجعة في معظم أنحاء العالم، فإن المستثمرين يدعمون بشكل جوهري إدراج هذه المعلومات في تقرير المراجعة^٥.

وقد دعا العديد من الباحثين (Messir and Martinov-Bennie 2005; Davis 2007; Church et al. 2008; Doxey 2013) إلى الإفصاح عن الأهمية النسبية

^٤ يتطلب الاتحاد الأوروبي (EU) (European Union) (٢٠١٤) من مراقب الحسابات أن يفصح عن مستوى الأهمية النسبية الكمي المطبق عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية السنوية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، وأن يفصح أيضاً، كلما أمكن، عن مستوى أو مستويات الأهمية النسبية لمجموعة الحسابات أو أرصدة المعاملات أو الإفصاحات ذات الصلة، وأن يفصح عن العوامل النوعية التي تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد مستوى الأهمية النسبية، (Article 11, para 2. (h)).

^٥ أفاد تقرير المجموعة الاستشارية للمستثمرين في PCAOB أن ٥٦% من المستثمرين الذين شملهم استطلاع المجموعة يوافقون على ضرورة مطالبة مراقبي الحسابات بالإفصاح عن الأهمية النسبية، في حين ١٧% فقط لا يوافقون على ذلك، وأفادت دراسة (Singh & Peters, 2015) أن ٨٢% من المستثمرين الذين شملهم الاستطلاع يؤيدون زيادة الإفصاح عن الأهمية النسبية.

لأصحاب المصلحة، وقدمت دراسة (Houghton et al. 2011) دليلاً على طلب المستخدمين لمزيد من الإجراءات بشكل عام على الأهمية النسبية، إلا أن هناك وجهتان نظر بشأن الإفصاح عن الأهمية النسبية، ويرى مؤيدو وجهة النظر الأولى أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يمكن أن يحقق منافع جوهرية، فقد يساعد في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، وعلى وجه التحديد، يمكن أن يساهم الإفصاح عن الأهمية النسبية في تسليط الضوء على أن عملية المراجعة توفر تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق على القوائم المالية محل المراجعة (Houghton et al. 2011)، الأمر الذي ينعكس في مستوى الثقة الذي يمكن أن يضعها المستخدمون في عملية المراجعة (Davis, 2007; Gray et al. 2011)، ويرى البعض (Litjens et al. 2015) أن فجوة التوقعات في المراجعة يمكن أن تنخفض مع الإفصاح عن المعلومات الإضافية بشأن الأهمية النسبية. وفي نفس الاتجاه، استخدم البعض (Davis 2007; Eilifsen et al. 2017) حالة سوق رأس مال تجريبي بشأن الإفصاح عن الأهمية النسبية، وأوضحوا أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يمكن أن يؤدي إلى أسواق أكثر كفاءة. وعلاوة على ذلك، يقترح (Turner 2003) أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يمكن أن يساعد في شفافية القوائم المالية، وبالتالي زيادة الثقة والمصادقية فيها.

ومن جانب آخر، يرى مؤيدو وجهة النظر الأخرى (Gray et al. 2011) أن المستثمرين قد يستخدمون الإفصاح عن أساس الأهمية النسبية كمصدر لإدراك أن أتعاب عملية مراجعة الشركات ذات مستويات الأهمية النسبية المرتفعة تكون منخفضة، الأمر الذي ينعكس على جهود وإجراءات مراجعة أقل، وعلى العكس من ذلك، قد يزيد الإفصاح عن مستويات الأهمية النسبية المنخفضة من خطر التقاضي، مما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة ككل. وفي نفس السياق، قد أوضح (Houghton et al. 2013) أن أصحاب المصلحة قد يعتقدون أن الإفصاح عن الأهمية النسبية سوف يفتح العديد من القضايا حول كيفية إدراك المستخدمين لتلك المعلومات، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى فهم المستخدمين بشأن قضايا الأهمية النسبية، وهو ما اتفقت عليه أيضاً دراسة (Gray et al. 2011).

وبالتالي يمكن القول إن هناك العديد من الدراسات السابقة ناقشت مفهوم الإفصاح عن الأهمية النسبية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التجريبية التي تهتم بدراسة الإفصاح عن

الأهمية النسبية وتأثيرها في قرارات وتصرفات المستثمرين، لذلك يحاول هذا البحث إيجاد دليلاً تجريبياً على هذا التأثير من عدمه في مصر.

٢ - مشكلة البحث

تتوقع الهيئات التنظيمية والتشريعية (PCAOB 2011a; IAASB 2011; APB 2012, 2013; EC 2012) أن يكون الإفصاح الإضافي في تقرير المراجعة الجديد يضيف قيمة معلوماتية، إلا أنه من المحتمل ألا يضيف هذا الإفصاح قيمة معلوماتية، خاصة إذا فشل في إظهار المخاطر الملائمة المرتبطة بالقوائم المالية محل المراجعة، أو عكس المخاطر الموجودة بالفعل لدى المستثمر. وأوضحت الدراسات التي اهتمت بتقرير المراجعة (Church et al. 2008; Mock et al. 2012) أنه لا يعرف إلا القليل عن كيفية استجابة المستخدمين للإفصاح عن الأهمية النسبية، أو عن تقويم مستوى الأهمية النسبية المطبق من قبل مراقب الحسابات، أو عما يمكن اعتباره مهماً نسبياً لمجموعة معينة من مستخدمي القوائم المالية (مثل الدائنين، المساهمين). وعلى الرغم من ندرة البحوث السابقة، فإن الهيئات التنظيمية والتشريعية تشجع المزيد من الإفصاح في تقرير المراجعة مثل فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة (PCAOB 2011a; IAASB 2011; APB 2012, 2013; EC 2012). وبالتالي من المهم فهم كيف يستجيب المستخدمون لمستوى الأهمية النسبية وكيف يفسرونه، نظراً لأن مدى إجراءات المراجعة يعتمد في جزء كبير منه على مستوى الأهمية النسبية، مما يؤثر في مستوى دقة رأي مراقب الحسابات الذي يقدمه لأصحاب المصالح، خاصة المساهمين.

وتشمل مشكلة البحث خمسة أسئلة رئيسية ترتبط بأثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، والتي تمثل الإجابة عليها جوهر مشكلة البحث، وهي؛ هل يؤثر إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين؟ وهل يؤثر مستوى الأهمية النسبية المفصوح عنه من قبل مراقب الحسابات في قرارات المستثمرين؟ وهل يؤثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين بشكل مختلف عند الأخذ بعين الاعتبار نوع الشركة محل الاستثمار؟ وهل يؤثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين بشكل مختلف

عند الأخذ بعين الاعتبار نوع الاستثمار، سواء كان في أموال ملكية أو ديون؟ وأخيراً، هل يدرك المستثمرون أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يقلل من جودة رأي مراقب الحسابات؟

٣- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر الإفصاح الإضافي لمراقب الحسابات عن مستوى الأهمية النسبية، في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة، في قرارات المستثمرين، علاوة على ذلك، يهدف البحث إلى التحقق مما إذا كان تأثير الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين يختلف بناء على نوع الاستثمار أم لا، وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين بالبورصة المصرية والمحللين الماليين بشركات السمسرة والأوراق المالية.

٤- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث من الناحية العملية والمهنية من تجاوبه مع الإدراك العالمي في الآونة الأخيرة بأهمية إفصاح مراقب الحسابات عن الأمور الرئيسية للمراجعة، بما في ذلك الإفصاح عن الأهمية النسبية في تقرير المراجعة، بهدف زيادة مستوى الشفافية والدور التقييمي لتقرير المراجعة، ومع ذلك هناك ندرة في الدراسات المحاسبية المهمة بتحليل أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، الأمر الذي يضيف قيمة لنتائج البحث في الكشف عن استجابة المستثمرين للإفصاح عن الأهمية النسبية.

وتتبع أهمية البحث أيضاً من طلب أصحاب المصلحة مرارًا وتكرارًا أن يقوم مراقبو الحسابات بالإفصاح عن أساس الأهمية النسبية في تقرير المراجعة (PCAOB 2011b, 2011d; IAASB 2011; Carcello et al. 2011; Mock et al. 2012; IAASB 2012)، الأمر الذي يزيد من أهمية دراسة أثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في إدراك المستثمرين.

ويكتسب البحث أهمية أكاديمية لكونه يتناول أحد القضايا التي آثارها مراقبو الحسابات ومعدو القوائم المالية بشأن المفاهيم المقترحة في تقرير مراقب الحسابات، والتي تتمثل في القلق من أن مثل هذه الإفصاحات ستغير من دور مراقب الحسابات من تقديم توكيد إلى كونه مصدرًا رئيسيًا للمعلومات التي توفرها الإدارة بشكل تقليدي، وأيضًا احتمالية حدوث ارتباك بين المستثمرين بسبب المعلومات المتضاربة وزيادة المسؤولية القانونية والضغط

الإضافية على عمل المراجعة قرب نهاية السنة، والذي من شأنه أن يضع ضغوطاً إضافية على موازنة وقت وموارد مراقب الحسابات. الأمر الذي يدعو إلى إجراء مزيد من البحوث بهدف التحقق من، والبحث عما إذا كان الإفصاح عن الأهمية النسبية يؤثر في منفعة مستخدمي القوائم المالية أم لا، ويحقق المنافع المتوقعة منه أم لا، مما ينعكس على كفاءة سوق رأس المال وتحسن قدرته على تسعير الأوراق المالية.

ومن أهم دوافع البحث التحقق من تأثير الإفصاحات الإضافية في تقرير المراجعة - الإفصاح الإضافي عن أساس الأهمية النسبية - في القرارات الاستثمارية وإدراك جودة المراجعة وانعكاس ذلك على فجوة التوقعات، كما يعمل هذا البحث، بما يسفر عنه من نتائج، على توفير معلومات يمكن توظيفها في تطوير معايير المراجعة المصرية التي تتناول تقرير مراقب الحسابات، خاصة وأنه مازال العمل بمعايير المراجعة التي تتناول تقرير مراقب الحسابات في الشكل التقليدي، بما قد يسهم في تحسين جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر.

٥ - حدود البحث

وفقاً لهدف البحث ومشكلته سيقصر البحث على التحقق نظرياً وتجريبياً من أثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، والتحقق من هذا التأثير في ظل اختلاف نوع الاستثمار، من خلال زيادة أو تخفيض مستوى الاستثمار الحالي، ولم يشمل البحث على أثر التغييرات في معايير تقرير المراجعة الجديد على قرارات المستثمرين، ولكنه اقتصر فقط على أحد التغييرات في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة، وهو الإفصاح عن الأهمية النسبية، ويخرج عن نطاق البحث اختبار أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات أصحاب المصلحة بخلاف المستثمرين، خاصة مانحي الائتمان، أو أثره في أحكام مراقب الحسابات بشأن تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. أضف إلى ما سبق اعتماد البحث الحالي على عينات تحكيمية انتقائية لتجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث.

٦ - خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه وفي ضوء حدوده سيتم استكمالها على النحو التالي:

- ١/٦- تقرير مراقب الحسابات وفجوة توقعات المراجعة.
- ٢/٦- الأهمية النسبية من منظور الإصدارات المهنية والدراسات السابقة.
- ٣/٦- الإفصاح عن الأهمية النسبية في تقرير مراقب الحسابات.
- ٤/٦- تحليل أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين واشتقاق فرضي البحث الأول والثاني.
- ٥/٦- تحليل أثر اختلاف نوع الاستثمار في قرارات المستثمرين عند الإفصاح عن الأهمية النسبية واشتقاق فرضي البحث الثالث والرابع.
- ٦/٦- منهجية البحث.
- ٧/٦- اختبار فروض البحث.
- ٨/٦- نتائج البحث والإجابة على أسئلته والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية
- ١/٦- **تقرير مراقب الحسابات وفجوة توقعات المراجعة**

تناولت العديد من الدراسات (Vanstraelen et al. 2012; Ruhnke and Schmidt 2014; Litjens et al. 2015; Nwaobia et al. 2016) تقرير المراجعة على اعتباره أنه آلية تهدف إلى تخفيض فجوة توقعات المراجعة^٦، فقد قام (Ruhnke and Schmidt 2014) بدراسة فجوة توقعات المراجعة، واعتمد في دراسته على استقصاء تم إجرائه في ألمانيا ٢٠١١م، وشارك في الاستقصاء مراقبي الحسابات وأكاديميين ومستثمرين وصحفيين ماليين وممثلي بنوك وأعضاء مجلس إدارة، وركزت الدراسة على ثلاثة مجالات هي؛ توقعات

^٦ في ورقة التشاور الصادرة عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB 2011 تم تحديد الاختلاف بين فجوة التوقعات وفجوة المعلومات فيما يتعلق بتقرير المراجعة. فقد عرفت ورقة التشاور فجوة التوقعات على أنها الاختلاف بين ما يتوقعه المستخدم من مراقب الحسابات بشأن مراجعة القوائم المالية وبين ما يقوم مراقب الحسابات بتأديته فعلاً. وتقوم هذه الفجوة على توقعات المجتمع - ربما تكون توقعات غير معقولة -المبنية على سوء الفهم بشأن مسؤولية اكتشاف الغش في القوائم المالية و/أو الأمور المتعلقة بكيفية توصيل مراقب الحسابات نتائج عملية المراجعة. وعرفت ورقة التشاور أيضاً فجوة المعلومات باعتبارها الفجوة بين المعلومات التي يعتقد مستخدمي المعلومات المالية أنها ضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية المستنيرة وما هو متاح لهم من خلال القوائم المالية التي تمت مراجعتها للشركة أو غيرها من المعلومات المتوفرة لأصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى فجوتي التوقعات والمعلومات فقد حدد (Simment and Huggins 2014) فجوة الاتصال في المراجعة والتي تعكس الاختلاف بين ما يرغب ويفهمه المستخدمون وما يتم توصيله من قبل الطرف القائم بخدمة التوكيد المهني، وعلى الرغم من أن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي لم يستخدم مصطلح فجوة الاتصال بشكل صريح كجزء من مناقشته لفجوة التوقعات، فإنه لاحظ أن الطريقة التي يوصل بها مراقب الحسابات استنتاجاته، بما في ذلك استخدام لغة نمطية في تقرير المراجعة التقليدي، يمكن أن تترك المستخدمين في فجوة بين إدراكهم لما ينبغي عمله وبين ما يتم أداءه فعلاً فيما يتعلق بعملية المراجعة. وبالتالي، في حين تتعلق فجوة المعلومات بإدراك أن هناك حاجة لمزيد من المعلومات عن الشركة وعملية المراجعة، فإن فجوة الاتصال تتعلق بفعالية التوصيل عن المراجعة وعملية المراجعة.

أصحاب المصلحة من عملية المراجعة المستقلة، ومسئوليات مراقب الحسابات كما يراها مراقب الحسابات، وأداء مراقب الحسابات كما يراه أصحاب المصلحة. وفي نفس السياق، قام (Litjens et al. 2015) بفحص فجوة توقعات المراجعة وكيف يمكن تفسيرها، وكيف يمكن تضيقها من خلال تقرير المراجعة، واستندت الدراسة على نتائج استقصاء تم إجرائه في هولندا، وشارك في الاستقصاء ممثلي بنوك ومعدّي قوائم مالية ومراقبي حسابات. وقام (Vanstraelen et al. 2012) بدراسة تقرير المراجعة في حالة وجود اتفاق عام بين مستخدمي التقرير ومراقب الحسابات بشأن محتوى وشكل التقرير، وجادلت الدراسة بفشل إصلاحات تقرير المراجعة السابقة، حيث لم يكن لدى الطرفين (المستخدمون ومراقبو الحسابات) أرضية مشتركة. واستندت الدراسة على أسلوب المقابلات الشخصية مع مستخدمي ومراقبي حسابات من مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ثم قدمت نموذجًا بديلًا لإعداد تقرير المراجعة يمكن أن يقلل من فجوة التوقعات ويزيد من درجة الشفافية.

وتوصل كل من (Ruhnke and Schmidt 2014) إلى أنه من الصعب تحقيق استراتيجيات تضيق فجوة توقعات المراجعة، بسبب حقيقة أن بيئة القوائم المالية والأدوار الاجتماعية في تغيير مستمر، الأمر الذي ينعكس في الحاجة إلى إجراء تغييرات في عملية المراجعة. وتناول (Litjens et al. 2015) المشكلة بطريقة أخرى، وتوصل إلى أن المشكلة تتمثل في سوء تطابق الحلول مع فجوة توقعات المراجعة، ففي حين تحاول مهنة المحاسبة والمراجعة إصلاح الفجوة من خلال تقديم مزيد من المعلومات، فإن ممثلي البنوك يرغبون في أن يفي مراقبو الحسابات بتوقعاتهم، وبالتالي أصبح التساؤل اليوم هو ما إذا كان تقرير المراجعة ينقل المعلومات المناسبة لأصحاب المصلحة أم لا؟ وما إذا كان محتوى وشكل التقرير يحسن من جودة المراجعة أم لا؟ وفي نفس السياق، توصل (Vanstraelen et al. 2012) إلى أن فجوة التوقعات كانت جدالاً مقبولاً بهدف نقادي الإصلاحات في مجال تقرير المراجعة، لكن الجدل الأكثر شيوعاً هو أن مستخدمي التقرير لا يفهمون وظيفة التقرير، وبالتالي لا يفهمون تقرير المراجعة ككل، وتوصلت الدراسة إلى أن الأفراد الذين يدعمون هذا الجدل ليسوا قادرين على رؤية القيمة من تحسين جودة المراجعة أو التغييرات

في تقرير المراجعة، لأنها تعني أن المستخدمين يحتاجون إلى تعليم من أجل فهم تقرير المراجعة بشكل أفضل.

وقد لاحظ (Vanstraelen et al. 2012) أيضًا أن المستخدمين المهيمنين على تقرير المراجعة مستثمرون رفيعو الثقافة، الأمر الذي يعني أن فجوة التوقعات ليست فجوة تعليمية ولكنها أشبه بفجوة أداء، حيث يعتبر عدم وجود شفافية عن جودة المراجعة محركًا لتقرير مراجعة أكثر معلوماتية. وأوضح (Ruhnke and Schmidt 2014) أن فجوة التوقعات يمكن أن تكون مفيدة من خلال أن تصبح محركًا لإصلاح مستمر، ولكن قد تكون ضارة أيضًا إذا كانت التوقعات غير مبررة، وقد تؤدي إلى إصلاحات تتطلب من مراقب الحسابات قبول مسؤوليات مبالغ فيها ولا تحقق أي منفعة. لهذا يقترح (Ruhnke and Schmidt 2014) أنه ينبغي على مهنة المحاسبة والمراجعة أن تسلط الضوء على السبب الحقيقي لفجوة التوقعات. علاوة على ذلك، يقترح (Litjens et al. 2015) أنه ينبغي على مهنة المحاسبة والمراجعة أن تبتكر أو تسعى إلى إجراءات مراجعة تهدف إلى تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية.

وقد قامت الهيئات التنظيمية والتشريعية مؤخرًا بإصدار معايير مراجعة تهدف إلى تحسين وتوسيع نطاق عملية إعداد تقرير وإفصاحات مراقب الحسابات (PCAOB 2011a; IAASB 2011, 2012; APB 2012, 2013; EC 2012) استجابة لادعاءات مستخدمي القوائم المالية لإجراء إصلاحات مختلفة في تقرير المراجعة حتى يصبح أكثر معلوماتية وقيمة لأصحاب المصلحة. وتتمثل التغييرات الأكثر جوهرية في التطبيق والإفصاح عن فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة (أحمد ٢٠١٧؛ محمود ٢٠١٨)، والتي من المتوقع أن تحسن القيمة التواصلية لتقرير مراقب الحسابات عن طريق مساعدتها مستخدمي القوائم المالية في التركيز على جوانب القوائم المالية التي تمثل تحديًا من وجهة نظر مراقب الحسابات (PCAOB 2013)، وعن طريق توفير خارطة طريق تساعد المستخدمين في الإبحار على نحو أفضل في التقارير المالية الأكثر تعقيدًا وتزيد من تركيزهم على الأمور التي من المحتمل أن تكون مهمة لعملية اتخاذ القرارات (IAASB 2011)، وعلى الرغم من ذلك، قد يكون للمعلومات الإضافية في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة بعض الآثار الضارة، على سبيل المثال؛ تخشى الهيئات التنظيمية والمهنية من أن يعتمد

المستخدمون بشكل غير مناسب على إفصاحات مراقب الحسابات باعتبارها بديلاً لهم عن قراءه وتحليل القوائم المالية (IAASB 2012) ونتيجة لذلك قد يتعرض الهدف⁷ الذي تكتف الهيئات التنظيمية والمهنية الوصول إليه للخطر.

وبالتالي يمكن القول إن الهدف من فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة هو زيادة القيمة التواصلية لتقرير مراقب الحسابات من خلال توفير إفصاحات أكثر شفافية بشأن عملية المراجعة، تقدم قيمة مضافة لمستخدمي القوائم المالية، وتساعدهم في فهم الأمور المتعلقة بالرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات، الأمر الذي ينعكس في تضيق فجوة توقعات المراجعة. إلا إن هناك مخاوف بشأن منفعة هذه المعلومات من قبل أصحاب المصلحة، فقد يؤدي الإفصاح في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة إلى زيادة مخاطر تقاضي مراقب الحسابات، وعلاوة على ذلك، قد يغير من دور مراقب الحسابات كونه يقدم تأكيد معقول على القوائم المالية إلى أنه مصدر رئيسي للمعلومات.

٢/٦ - الأهمية النسبية من منظور الإصدارات المهنية والدراسات السابقة

أصدر كل من IAASB و PCAOB و ASB معايير تتعلق بالأهمية النسبية^٨، وتحدد هذه المعايير إطاراً أكثر شمولاً لأحكام الأهمية النسبية، حيث تتضمن؛ أولاً: متطلبات موسعة للأخذ بعين الاعتبار احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وثانياً: توفر مزيد من الإرشادات بشأن تحديد المستويات المتعددة من الأهمية النسبية، بما في ذلك، كيفية تأثير طبيعة الشركة وظروفها في الأهمية النسبية، وثالثاً: توفر إرشادات موسعة بشأن تقييم التحريفات، بما في ذلك، تعديل مستوى الأهمية النسبية أثناء أداء عملية المراجعة إذا تطلبت الظروف، والأخذ بعين الاعتبار تأثير التحريفات غير المكتشفة عند النظر في التحريفات المكتشفة غير المصححة. ويطبق مراقب الحسابات الأهمية النسبية عند تخطيط وأداء عملية

⁷ تحسين قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات مستنيرة بناء على القوائم المالية وعملية المراجعة.

⁸ على سبيل المثال، تتضمن المعايير التي أصدرها مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي معيار رقم 320 بعنوان "الأهمية النسبية عند تخطيط وأداء عملة المراجعة"، معيار رقم 450 بعنوان "تقويم التحريفات التي تم تحديدها أثناء عملية المراجعة"، وتتضمن المعايير التي أصدرها مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة في البورصة معيار رقم 11 بعنوان "اعتبارات الأهمية النسبية عند تخطيط وأداء عملية المراجعة"، ومعيار رقم 14 بعنوان "تقويم نتائج المراجعة"، وتتضمن المعايير التي أصدرها مجلس معايير المراجعة في الولايات المتحدة معيار رقم 320 بعنوان "الأهمية النسبية عند تخطيط وأداء عملية المراجعة"، ومعيار رقم 450 بعنوان "تقويم التحريفات التي تم تحديدها أثناء عملية المراجعة".

المراجعة وتقويم تأثير التحريفات المحددة غير المصححة، وعند النظر في إمكانية وجود تحريفات غير مكتشفة، وعند تكوين الرأي في تقرير المراجعة.

ويتبع كل من IAASB و PCAOB و ASB منظور احتياجات المستخدم عند النظر فيما يعد جوهرياً⁹، على الرغم من أن PCAOB يأخذ وجهة نظر أضيق حيث يركز على المستثمر الحصيف. فقد اتفق كل من IAASB و ASB على أن التحريفات، بما في ذلك الحذف أو الاغفال، تعتبر جوهريّة إذا كان من المحتمل بشكل معقول أن تؤثر في، سواء بمفردها أو عند جمعها مع تحريفات أخرى، القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي يتم اتخاذها بناء على القوائم المالية، ويتم إصدار الأحكام المهنية بشأن الأهمية النسبية في ضوء الظروف المحيطة، كما أنها تتأثر بحجم وطبيعة التحريف (ISA(2016).320.2). ومن ناحية أخرى، قدمت المعايير الصادرة عنهم إرشادات حول ما يجب على مراقب الحسابات أن يفترضه بشأن المستخدمين (ISA(2016).320.2).¹⁰

ومن ناحية أخرى، يعرف PCAOB الأهمية النسبية على اعتبار أن المعلومة تكون ذات أهمية نسبية إذا كان هناك احتمال جوهري أن ينظر المستثمر الحصيف إليها على أنها تغيير بشكل جوهري من مزيج المعلومات الكلي المتوفر إليه (AS(2010).2105.02)، ويتطلب تحديد الأهمية النسبية تقييمات دقيقة وحاسمة للاستدلالات التي يمكن أن يستمدّها أصحاب المصلحة من مجموعة معينة من المعلومات وأهمية تلك الاستدلالات لهم.

ولقد صاحب اهتمام الهيئات التنظيمية والمهنية تناول عدد من الدراسات (Costigan and Simon 1995; Wright and Wright 1997; Nelson et al. 2002; Blokdiik et al. 2003; Nelson et al. 2005) أثر بعض المتغيرات في الأهمية النسبية، بما في ذلك، خصائص عميل المراجعة، وخصائص منشأة المحاسبة والمراجعة،

⁹ تتطلب معايير المراجعة من مراقب الحسابات تحديد الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية ككل، ولكنها لم توفر إلا إرشادات محدودة عن كيفية تحديد مستوى الأهمية النسبية، على سبيل المثال؛ حددت إرشادات مجلس الرقابة على أعمال مراقبي الحسابات المقيدة في البورصة أنه ينبغي أن يأخذ مراقب الحسابات في اعتباره أرباح الشركة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وعلى الجانب الآخر، يوفر مجلس معايير المراجعة في الولايات المتحدة قيمة مرجعية أكثر تحديداً، اعتماداً على ظروف الشركة بما في ذلك فئات الدخل المفصح عنها، مثل؛ الربح قبل الضرائب أو اجمالي الإيرادات أو مجمل الربح أو اجمالي المصروفات أو اجمالي حقوق الملكية أوصافي الأصول أو الدخل من العمليات المستمرة قبل الضرائب. إلا أن المعايير لم تحدد نسب مرجعية يقوم بتطبيقها مراقب الحسابات عند تحديد الأهمية النسبية.

¹⁰ حيث يفترض مراقب الحسابات بشأن المستخدمين؛ أن لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية وبالمحاسبة ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات في القوائم المالية مع بذل عناية معقولة، ويفهمون أن القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها ومراجعتها عند مستويات من الأهمية النسبية، ويدركون حالات عدم التأكد الملازمة، ويتخذون قرارات اقتصادية معقولة بناء على المعلومات الواردة في القوائم المالية.

وخصائص مراقب الحسابات الفرد. وكشفت دراسة (Nelson et al. 2002) التي تناولت خصائص عميل المراجعة، عن حساسية تقييم مراقب الحسابات للأهمية النسبية لمتغيرات عميل المراجعة، مثل؛ أهمية العميل، وتفضيلات العميل، والضغط التي يتعرض لها العميل، ولقد تباينت نتائج الدراسات بشأن أثر حجم عميل المراجعة في الأهمية النسبية، ففي حين كشف البعض (Wright and Wright 1997) عن احتمال تساهل مراقب الحسابات مع العميل كبير الحجم بشأن التحريفات، حيث يتجنب مطالبتها بأداء تسويات مراجعة عديدة، فإن البعض الآخر (Costigan and Simon 1995) كشف عن أن مراقب الحسابات أكثر صرامة بشأن الأهمية النسبية لعميل المراجعة كبير الحجم تجنباً لتعرضه لخطر التقاضي.

وبالمثل، تباينت النتائج بشأن خصائص منشأة المحاسبة والمراجعة، ففي حين كشف البعض (Blokdiijk et al. 2003) عن علاقة عكسية بين مستوى الأهمية النسبية وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وأن مراقبي الحسابات بمنشآت المحاسبة والمراجعة الأكثر هيكلية أكثر احتمالاً لمطالبة عملائهم بتصحيح التحريفات المكتشفة، كشف البعض الآخر (Chewning et al. 1989) عن علاقة طردية، بينما لم يكشف البعض (Costigan and Simon 1995) عن وجود نتائج معنوية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ومستوى الأهمية النسبية، وبالنسبة للدراسات التي تناولت خصائص مراقب الحسابات الفرد، كشف البعض (Nelson et al. 2005) عن أن شركاء المراجعة أكثر احتمالاً لتجنب مطالبة عميل المراجعة بتصحيح التحريفات المكتشفة، خاصة عندما يحيطها الغموض، مقارنة بمديري المراجعة الأكثر احتمالاً بمطالبة عميل المراجعة بتصحيح التحريفات الجوهرية المكتشفة.

وقد اتفق بعض الباحثين (Martinov and Roebuck 1998; Chewning and Higgs 2002; Houghton et al. 2011; Moroney and Trotman 2016; DeZoort et al. 2018) على أن هناك تبعات واختلافات فيما يتعلق بكيفية تحديد مراقبي الحسابات للأهمية النسبية، وكيفية فهم المستخدمين للأهمية النسبية، ويعد هذا التفاوت مظهر من مظاهر فجوة توقعات المراجعة (الإبياري ٢٠١٤). فقد قدما (Chewning and Higgs 2002) سرداً تاريخياً لتطور الأهمية النسبية، وعلى وجه التحديد، كيف يصدر مراقبو الحسابات أحكام الأهمية النسبية، وتوصلا إلى أن هناك اختلافات جوهرية في أحكام

الأهمية النسبية لمراقبي الحسابات. وهو ما أيده البعض (Martinov and Roebuck 1998; Moroney and Trotman 2016; DeZoort et al. 2018) فقد أوضحوا أن الاعتبارات الكمية والنوعية في منشآت المحاسبة والمراجعة تختلف بشكل جوهري، الأمر الذي يؤدي إلى وجود تفاوت جوهري في أحكام الأهمية النسبية (سالم ٢٠١٤).

وفي نفس الاتجاه، قام (Pany and Wheeler 1989) بدراسة العوامل الضرورية لإصدار أحكام الأهمية النسبية من خلال اختبار حساسية خمس قواعد إرشادية، ووجد أنه في إحدى الصناعات كان أساس الأهمية النسبية أكبر بمقدار ١٨ مرة من الأساس الأقل استخدامًا في نفس الصناعة، ويجادل (Carpenter et al. 1994) أن أسباب التفاوت بين أحكام مراقبي الحسابات تتعلق بثقافة منشأة المحاسبة والمراجعة وخبرتها. وقد قام (Azzopardi and Baldacchio 2009) بدراسة أحكام الأهمية النسبية في كل من منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى والصغرى، وخلص إلى أنه في الوقت الذي تقوم فيه منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى بتغيير أحكام الأهمية النسبية لكل عميل مراجعة، فإن منشآت المحاسبة والمراجعة الصغرى تستخدم نسبة مئوية تغطي جميع المجالات لا تتغير في أغلب الأحيان، ويؤثر هذا سلبًا في جودة المراجعة، ويمثل قلقًا كبيرًا على المشرعين والمستخدمين. ويؤكد البعض (Choudhary et al. 2018) أن مراقبي الحسابات يصدون أحكام الأهمية النسبية اعتمادًا على مجموعة متنوعة من الأسس والنسب، ويطبقون أوزان نسبية على هذه القواعد حتى تتسق مع العوامل النوعية والموقفية المحددة في معايير المراجعة، وبالتالي تكون أحكام الأهمية النسبية مقصودة من قبل مراقب الحسابات.

ويخلص الباحث إلى أن هناك عدم توافق في الآراء وتتنوع رئيسي بين شركاء المراجعة بشأن الأهمية النسبية، ومع وجود هذا التفاوت، فإنه ينبغي ألا يكون كبيرًا بشكل غير طبيعي، وعلى وجه التحديد، ينبغي ألا يكون أساس الأهمية النسبية مرتفعًا جدًا، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من مخاطر التقاضي والتكاليف الأخرى التي قد تنشأ من فشل المراجعة، وأيضًا ينبغي ألا يكون أساس الأهمية النسبية منخفضًا جدًا، لأن ذلك يمكن أن ينشأ عنه تكاليف مراجعة.

٦/٣- الإفصاح عن الأهمية النسبية في تقرير مراقب الحسابات

حتى وقت قريب، كان لا يحظى الإفصاح عن الأهمية النسبية في تقارير المراجعة بتأييد كبير من الهيئات التنظيمية والتشريعية والممارسين. وفي عام 2013م طبق FRC المتطلبات الجديدة بشأن تقرير المراجعة في المملكة المتحدة بهدف الإفصاح عن، وتفسير كيف يطبق مراقب الحسابات مفهوم الأهمية النسبية عند تخطيط وأداء عملية المراجعة (FRC2013). وينبغي أن يكون هذا التفسير وفقاً للظروف المعينة ودرجة تعقيد عملية المراجعة، حيث يتطلب هذا الأمر من مراقب الحسابات، على الأقل، الإفصاح عن أساس الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل، ومستويات الأهمية النسبية الأخرى مثل الأهمية النسبية للأداء للإفصاحات الملائمة^{١١}.

وقد دافع البعض (Choudhary et al. 2018) عن الإفصاح عن الأهمية النسبية مبرراً ذلك بأن أحكام الأهمية النسبية تساعد في التنبؤ بكل من مدخلات المراجعة مقاسة بعدد ساعات المراجعة وأتعاب المراجعة، ومخرجات المراجعة مقاسة بالتحريفات المكتشفة، وخلص إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين أساس الأهمية النسبية المرتفع وساعات عمل المراجعة الأقل، خاصة ساعات العمل الميداني، وإلى أن هناك ارتباطاً أقل قوة بين أساس الأهمية النسبية المرتفع وأتعاب المراجعة المنخفضة، نظراً لأن الاتعاب تتحدد بعوامل أخرى بخلاف الأهمية النسبية. كما خلص أيضاً إلى ارتباط أساس الأهمية النسبية المرتفع بتعديلات مراجعة مكتشفة أقل، مما يوحي باحتمال تأثير الأهمية النسبية في مخرجات المراجعة من خلال جهد مراقب الحسابات، وأخيراً خلص إلى أن هناك ارتباط بين أساس الأهمية النسبية وضعف إمكانية الاعتماد على التقارير المالية مقاسة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية.

ومن أجل تبرير الحاجة إلى زيادة الإفصاح، يشير FRC إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الأهمية النسبية في تحديد طبيعة ومدى توقيت إجراءات المراجعة التي يتم تطبيقها، وكذلك قدرة الإفصاح على توفير قيمة مرجعية Benchmark للمستثمرين يمكنهم بناء عليها البدء

^{١١} الأهمية النسبية للأداء Performance materiality هي القيمة (أو القيم) التي يحددها مراقب الحسابات بأقل من الأهمية النسبية للتخطيط على مستوى القوائم المالية ككل بهدف تخفيض المستوى المناسب لاحتمال أن مجموع التحريفات غير المصححة وغير المكتشفة يتجاوز الأهمية النسبية للقوائم ككل.

في مناقشات مع الشركة -وربما في الوقت المناسب- بشأن عملية المراجعة. ويتمثل أحد الدوافع الرئيسية وراء قرار FRC بشأن الإفصاح عن الأهمية النسبية في الطلب على هذه المعلومات من قبل المستثمرين استناداً إلى استطلاعات رأي المستثمرين. فقد أشارت دراسة استطلاع لأعضاء معهد CFA¹² في 2010م إلى أن أكثر من 75% من المستجيبين يعتقدون أنه ينبغي أن يفصح مراقب الحسابات عن أساس الأهمية النسبية (CFA Institute 2010)، يشير كل من (Manson and Zaman 2001) إلى أن المديرين والمحللين الماليين والمصرفيين ينظرون إلى الإفصاح عن الأهمية النسبية على أنه يعزز من قيمة تقرير المراجعة، ويبدو بناء على نتائج هذا الاستطلاع أن مستخدمي القوائم المالية يوافقون على أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يوفر معلومات مفيدة¹³.

ولكن المتتبع للأمر يجد أن بقية الهيئات التنظيمية والتشريعية مترددين في إتباع FRC في المسعى بشكل كامل. ففي البداية اقترحت المفوضية الأوروبية EC متطلبات بشأن الإفصاح عن مستويات الأهمية النسبية، ولكن في النهاية لم يعتمد البرلمان الأوروبي اقتراح اللجنة (EC2011; EU 2014). في يناير 2015م أصدر IAASB معايير تقرير المراجعة بهدف تحسين تقارير المراجعة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية (IAASB 2015a; 2015b; 2015c; 2015d)، واعتماداً على تعليقات المستجيبين، خلص المجلس إلى أنه لم يكن من الضروري بعد تحديد متطلب بشأن الإفصاح عن تقييمات الأهمية

¹² هو المجمع العالمي الأساسي للمهنيين العاملين في إدارة الاستثمار.

¹³ في تقرير (2016) FRC بعنوان "تقارير المراجعة الموسعة: فحص وتحليل بناء على التجربة" Extended Auditor's Reports: A Further Review of Experience أوضح أن في السنة الأولى من إصدار وتطبيق معايير التقرير الجديدة وتقديم تقارير المراجعة التي تتطلب الإفصاح عن الأهمية النسبية، كان هناك عينة صغيرة من تقارير المراجعة لم تقم بالإفصاح عن الأهمية النسبية، حيث تم فحص 153 تقرير مراجعة للشركات المقيدة في السوق الرئيسية في المملكة المتحدة، ووجد أن 148 (97%) تقرير مراجعة حدد القيمة المرجعية المستخدمة في تحديد الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل، 128 (84%) تقرير وصف النسبة المطبقة، وكانت القيمة المرجعية الأكثر استخداماً (79%) الربح قبل الضرائب (أو مقياس تقريبي للربح قبل الضرائب) بنسب تتراوح ما بين 3 إلى 10%. اقتصر الإفصاح عن الأهمية النسبية للأداء بشكل رئيسي على منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى، ولم تشر تقارير المراجعة إلى الاعتبارات النوعية المرتبطة بتقييم مراقب الحسابات للأهمية النسبية. أما في السنة الثانية لم تكن هذه العينة موجودة، حيث أن جميع منشآت المحاسبة والمراجعة التي لم تفصح عن الأهمية النسبية في السنة الأولى أفصحت عنها في السنة الثانية، فقد فحص FRC 278 تقرير مراجعة في السنة الثانية للإفصاح عن الأهمية النسبية، وأظهر أنه لا توجد منشآت محاسبة ومراجعة لم تفصح عن الأهمية النسبية، وأوضح التحليل أيضاً أن أقل من نصف تقارير المراجعة أفصحت عن الأساس المنطقي للتقديرات الميدانية للأهمية النسبية (PWC 97%, KPMG 22%, EY33%, Deloitte 14%, Other 50%, Total 45%)، وأوضح التحليل أيضاً أن المقياس الأكثر استخداماً من قبل منشآت المحاسبة والمراجعة عند تحديد الأهمية النسبية كان مقياس الربح، حيث يستخدمه تقريباً نصف منشآت المحاسبة والمراجعة، وإن كان هناك اختلاف طفيف بين المدخل المستخدم حيث قد يستخدم رقم الربح قبل الضرائب أو يستخدم رقم الربح المعدل.

النسبية في تقرير المراجعة، ومع ذلك فقد ترك المجلس المجال مفتوحًا لإمكانية إعادة النظر في موقفه من الإفصاح عن الأهمية النسبية. وفي الولايات المتحدة تبني IAASB معايير جديدة لتحسين التواصل حول المراجعة في تقرير المراجعة من خلال فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة لكن دون الإفصاح عن الأهمية النسبية (PCAOB 2017)، وقرر المجلس عدم إدراج الإفصاح عن الأهمية النسبية في تقرير المراجعة، لأن الإفصاح قد يخفض من عنصر المفاجأة في المراجعة، ويزيد من تقدير أهمية العوامل الكمية أكثر من العوامل النوعية في اعتبارات الأهمية النسبية للشركة ككل، ومع ذلك يتابع المجلس تطبيق المعيار النهائي فضلاً عن التطورات في تقارير المراجعة الجديدة لتحديد ما إذا كانت التحسينات المستقبلية في تقرير المراجعة قد تكون مضمونة في هذا المجال (PCAOB 2017) آخذًا في الاعتبار FRC اتخذ الخطوة الأولى من مطالبة مراقبي الحسابات بالإفصاح عن أساس الأهمية النسبية بينما يراقب واضعي المعايير هذه التجارب بعناية.

٤/٦ - تحليل أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين

واشتقاق فرضي البحث الأول والثاني

ووفقاً لمدخل البحث الأرشيفي، فقد سارع الباحثون (Reid et al. 2018; Gutierrez et al. 2018; Bradbury 2018) إلى التحقق من تأثير، إن وجد، تقرير مراقب الحسابات الجديد على مستويات جودة المراجعة وجودة التقارير المالية وأتعب عملية المراجعة. وخلص البعض (Reid et al. 2018) إلى أن البيئة التنظيمية المعدلة في السنة التالية لتبني المملكة المتحدة للمعايير الجديدة أسفرت عن انخفاض كبير في الاستحقاقات غير العادية، وزيادة في معاملات استجابة الأرباح، والميل إلى تلبية توقعات المحللين الماليين، مما يعني أن المستثمرين يدركون أن جودة المراجعة تحسنت، وأن الإفصاحات الجديدة ذات قيمة معلوماتية. وهو ما اختلف معه البعض الآخر، فقد قام البعض (Gutierrez et al. 2018) بتحليل رد فعل المستثمرين على اللغة التفسيرية في تقرير المراجعة، ووجد أن طول فقرة مناقشة المخاطر وطول تقرير المراجعة يرتبطان سلباً مع العوائد غير العادية المطلقة المتراكمة خلال الثلاثة أيام التالية لإصدار التقرير three -day cumulative absolute abnormal return، إلا أن الدراسة قدمت نتائج غير متسقة عند استخدام حجم التداول غير العادي. وفي نفس السياق، أظهر (Bradbury 2018) أن إفصاحات فقرة الأمور

الرئيسية للمراجعة ترتبط إيجاباً مع كل من أتعاب المراجعة وجهود المراجعة وإفصاحات العميل، ولها دوراً تقييمياً في قرارات المستثمرين، ولكن لا ترتبط ارتباطاً جوهرياً مع جودة المراجعة مقاسة بالاستحقاقات غير العادية.

وفي دراسة مفصلة استخدم البعض (Lennox et al. 2018) فترة الأيام الثلاث بعد إصدار تقارير المراجعة الموسعة، علاوة على استخدام مدخل الدور التقييمي أيضاً بهدف تفسير وتصنيف المخاطر المفصح عنها في فقرة أمور الأمور الرئيسية للمراجعة إلى إفصاحات على مستوى الشركة أو مستوى الحساب، وخلصت الدراسة إلى أن معدلات التقييم valuation coefficients بعد عام من تبني المعايير في المملكة المتحدة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الخاصة بالسنة السابقة عن التبني، مما يشير إلى أن الإفصاح الجديد لا يمثل قيمة معلوماتية للمستثمرين. وقد خلص (Lennox et al. 2018) إلى أن الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة قد لا يساعد المستثمرين في التمييز بين الشركات الأكثر تعرضاً للخطر والأقل تعرضاً للخطر، لأن المستثمرين لديهم القدرة بالفعل على تحديد تلك الشركات التي تكون أكثر عرضة للمخاطر وتلك التي تكون أقل عرضة.

ويمكن القول إن مدخل المحتوى المعلوماتي لفترة قصيرة يظهر أن إفصاح مراقب الحسابات في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة لا يمثل دوراً تقييمياً إضافياً للمستثمرين. وبناء عليه، حتى يعتبر مدخل المحتوى المعلوماتي جوهرياً، ينبغي أن توفر فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة أخبار غير متوقعة تؤدي إلى تغيير في أسعار الأسهم أو حجم التداول. ويعتقد الباحث أن هذا أمراً مستبعداً، فقد أوضحت دراسة (Lennox et al. 2018) أن معظم معلومات فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة (86% من العينة) ترتبط ببند القوائم المالية العامة مثل الإيرادات، والمخزون، وتدهور الأصول، ورسملة التكاليف، وعلاوة إلى ذلك، ترتبط بعمليات اندماج الأعمال، وباستمرارية النشاط، والتي من المحتمل أن يكون تم تسعيرها قبل إصدار التقرير من خلال وسائل الإفصاح الأخرى مثل التقارير المرحلية أو الإفصاح المستمر.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن النتائج المتضاربة من منظور مدخل البحث الأرشيفي توفر دافعاً قوياً لتحديد ما هو تأثير، إن وجد، الإفصاح عن الأمور الرئيسية وإجراءات

المراجعة المؤداه في تقرير المراجعة على ثقة المستثمرين في تقرير المراجعة والقوائم المالية في بيئة تجريبية خاضعة للرقابة.

ووفقاً لمدخل البحث التجريبي، فقد قام العديد من الباحثين (Backof et al. 2014; Brown et al. 2015; Klueber et al. 2018) بالتحقق من تأثير الإفصاح الإضافي عن الأمور الرئيسية للمراجعة في إدراك أصحاب المصلحة لمسئولية مراقب الحسابات، وخلص (Backof et al. 2014) إلى أن إدراج إجراءات المراجعة التي يتم أدائها لمواجهة الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجعة ينتج عنه احتمالاً كبيراً أن ينظر أصحاب المصلحة إلى مراقب الحسابات على أنه مهمل، ولكن يتم تخفيف هذا التأثير عند تحديد درجة التوكيد في تقرير مراقب الحسابات على أنها درجة توكيد معقول. وهو ما اختلف معه البعض (Brown et al. 2015)، فقد قدمت دراستهم دليلاً على أن إدراج فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير مراقب الحسابات يخفض تقييم إهمال مراقب الحسابات، وعلى الرغم من ذلك، ففي حالة الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة، عندما ينظر إلى مراقب الحسابات على أنه تصرف بإهمال، فإن الأضرار تكون أكثر قسوة، وخلصت الدراسة إلى أن جودة المراجعة تُدرك على أنها تحسنت في حالة وجود الإفصاح عن أمور الرئيسية بخلاف عدم الإفصاح عنها. وهو ما أكد عليه (Ratzinger-Sakel and theis 2018)، فقد خلاصا إلى أن تأثير الإفصاحات في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة إيجاباً على جودة أحكام مراقب الحسابات مقاسة من خلال ممارسته للشك المهني. ومن جانب آخر، خلص البعض (Klueber et al. 2018) إلى أن فقرة الأمور الرئيسية تخفض ميل الإدارة للقيام بأنشطة إدارة الأرباح، ولكن عندما تحتوي الفقرة على إفصاحات محددة لعميل المراجعة، وليس عندما تحتوي على إفصاحات غير محددة لعميل المراجعة.

وفي نفس السياق، تناولت مجموعة مختلفة من الأبحاث كيفية تلقي مستخدمي القوائم المالية تعديلات معايير تقرير المراجعة، وخلص البعض (Christensen et al. 2014) إلى أن المستثمرين الذين يحصلون على إفصاحات فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة أكثر احتمالاً لتغيير قراراتهم الاستثمارية مقارنة بالمستثمرين الذين لا يحصلون على هذه الإفصاحات، أو الذين يحصلون على الإفصاحات من خلال الإفصاحات المتممة للقوائم المالية، وهو ما أيده البعض (Sirois et al. 2018)، فقد خلاصوا إلى أن إدراج فقرة الأمور

الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجعة يعد أمرًا ناجحًا في تحفيز المستخدمين على تخصيص موارد إدراكية إضافية للقضايا المذكورة في التقرير، ومع ذلك، قد يمثل إدراج فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة عائق يحد من جودة المراجعة، بما يتعارض مع الهدف الذي تسعى إليه الهيئات التنظيمية والتشريعية، وتفسر دراسة (Carver and Trinkle 2016) كيف يدرك المستثمرون تعديلات معايير تقرير المراجعة وكيف تؤثر التغييرات في إدراك مصداقية مراقب الحسابات والإدارة. وقد أظهرت النتائج أن الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة لا يؤثر في إدراك المستثمرين لمصداقية مراقب الحسابات، ولكن يمكن أن يؤثر في مصداقية الإدارة في ظل ظروف معينة، بالإضافة إلى أن هذا الإفصاح لا يؤثر في تقييمات المستثمرين، ولذلك خلصوا إلى أن التغييرات في تقرير المراجعة يكون لها تأثير منخفض جدًا في أحكام المستثمرين. ويقترح بعض الباحثين أن شكل الإفصاح في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة يؤثر في أحكام المستثمرين، فقد خلصت دراسة (Dennis et al. 2016) إلى أن الوصف السردى لإفصاحات مراقب الحسابات لا يعتبر ذي قيمة للمستثمرين، وأن الإشارات البصرية في إفصاحات المراجعة تغير من كيفية تقييم المستثمرين إفصاحات المراجعة وإفصاحات الإدارة حيث يقوم المستثمرون بتخفيض مضاعف السعر/ الربح إلى حد كبير في وجود إفصاحات بصرية لمراقب الحسابات بالنسبة للإفصاحات السردية.

وبشأن الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستخدمين، فقد قامت العديد من الدراسات (Fisher 1990; Tuttle 2002; Davis 2007; Boolaky and Quick 2016; Eilifsen et al. 2017; Ruhnke et al. 2018) بتجارب تحاكي سلوك المشاركين في سوق رأس المال، مع ذلك مازالت الأدلة عما إذا كان، وكيف يمكن أن يؤثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في سلوك مستخدمي القوائم المالية محل جدال. فقد استخدمت دراسة (Fisher 1990) الإفصاح عن الأهمية النسبية في حالة سوق تجريبي بهدف التحقق من تأثير الإفصاح في أسعار الأوراق المالية وحجم التداول والأرباح، وتم معالجة معلومات الإفصاح عن الأهمية النسبية من خلال ثلاثة بدائل؛ عدم الإفصاح عن أساس الأهمية النسبية، والإفصاح على أساس الأهمية النسبية إلى شخصين فقط، والإفصاح عن الأهمية النسبية للعامة. وذلك بهدف اختبار ما إذا كان الإفصاح الخاص عن الأهمية النسبية يمكن أن يكون له تأثير في حالة السوق التجريبي، وتم استخدام أساس

الأهمية النسبية عند مستويات ٥% و ١٠% من الأرباح. وخلص إلى أن عدم الإفصاح عن الأهمية النسبية يؤدي إلى سوء تسعير الأوراق المالية، علاوة على ذلك، يساعد الإفصاح عن الأهمية النسبية في التشغيل الفعال للسوق، ويحسن من قابلية التنبؤ بتوزيعات الأرباح المستقبلية، كما كان تأثير الإفصاح للعامّة على كفاءة السوق أقوى من الإفصاح الخاص. وهو ما اتفقت معه نتائج دراسة (Tuttle 2002) الذي استخدم أيضاً سوق تجريبي لاختبار تأثير عدم الإفصاح عن الأهمية النسبية على أسعار الأسهم، وخلصت إلى أن عدم الإفصاح عن التحريفات الأقل من مستوى الأهمية النسبية لا يؤثر في أسعار الأسهم، في حين عدم الإفصاح عن التحريفات التي تفوق مستويات الأهمية النسبية يؤثر في أسعار الأسهم.

وبشكل مشابه لدراسة (Fisher 1990)، فقد هدف (Davis 2007) إلى التحقق من تأثير الإفصاح عن الأهمية النسبية في إدراك المستثمرين لتقرير المراجعة وسلوك السوق، واعتمدت الدراسة على المدخل التجريبي للإفصاح عن ثلاثة مستويات للأهمية النسبية؛ عدم الإفصاح، والإفصاح عند مستوى ٥%، والإفصاح عند مستوى ١٠% من الربح قبل الضرائب. وخلص إلى انخفاض مستوى الثقة الزائد للمستثمرين في تقرير المراجعة الناتجة عن تقارير المحللين الماليين المتحيزة، وعلاوة على ذلك، تدعم الدراسة الطلب على إجراء مزيد من التحقق بشأن الإفصاح عن الأهمية النسبية، نظراً لتوصلها إلى عدم وجود اختلافات جوهرية في نتائج السوق عند مقارنة الإفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ٥% أو ١٠% من الربح قبل الضرائب.

وفي نفس السياق، استهدف البعض (Boolaky and Quick 2016; Ruhnk et al. 2018) دراسة كيف يمكن أن يؤثر الإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية وتغييرات ربحية الشركة في قرارات الإقراض الائتماني لكبار المديرين التنفيذيين بالبنوك. وخلصوا إلى أنه عندما يتوافق أساس الأهمية النسبية لمراقب الحسابات مع المديرين التنفيذيين، فإن قرارات الإقراض لا تتغير، بينما تتغير قرارات الإقراض عندما تكون قيمة الأهمية النسبية أعلى من المستويات المتوافق عليها من قبل المستخدمين، لذلك فإن قرار الاستثمار لا يتغير بالضرورة مع الإفصاح عن الأهمية النسبية. وتشابهت دراسة (Ruhnk et al. 2018) مع دراسات (Tuttle 2002; Davis 2007) في أنها اعتمدت على ثلاثة مستويات من أساس الأهمية

ولكن عند مستويات ٥%، ١٥%، ٢٥% من الريج قبل الضريبة، ويؤخذ عليها أنه يمكن اعتبار مستويات الأهمية النسبية عند ١٥%، ٢٥% ليست أسس متعارف عليها، الأمر الذي يمكن أن يعرض نتائج الدراسة لخطر تجميع استنتاجات غير واقعية.

وانتقلت دراسة (Christensen et al. 2018) مع (Boolak and Quick 2016; Ruhnke et al. 2018)، في أن الإفصاح عن الأهمية النسبية لا يؤثر في قرارات المستخدمين سواء عن طريق زيادة أو تخفيض استثماراتهم، واختلفت معهم في أن مستوى الأهمية النسبية المفصح عنه يؤثر في قرارات المستخدمين (٤% مقابل ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب)، ولكن في الاتجاه العكسي لنظرية المراجعة، حيث زاد المستخدمين استثماراتهم عندما كان مستوى الأهمية النسبية ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب، على الرغم من أن مستوى الأهمية النسبية المرتفع يعني مستوى منخفض من إجراءات المراجعة، وبناء على هذه النتائج يمكن القول إن المستثمرين فشلوا في فهم العلاقة الملازمة بين الأهمية النسبية وجهد مراقب الحسابات.

وخلص البعض (Gutierrez et al. 2018) إلى أن أساس الأهمية النسبية الأصغر نسبياً يرتبط بجودة المراجعة أعلى، لكن لا يرى مستخدمي القوائم المالية أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يقدم قيمة إضافية. وفسر البعض (Eilifsen et al. 2017) إفصاحين متوقع أن يساعدون المستثمرين في تقويم إمكانية الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة الموضوعية هما؛ الإفصاح عن تحليل الحساسية الكمي والإفصاح عن أساس الأهمية النسبية الكمي لمراقب الحسابات، وخلصوا إلى أنه عندما يتم الإفصاح عن تحليل الحساسية الكمي وأساس الأهمية النسبية، فإن المستثمرين يصدرن أحكاماً بشأن إمكانية الاعتماد على التقديرات على أنها أكبر بشكل جوهري عندما تكون دقيقة نسبياً (أي أقل حساسية) مقارنة بعدم الدقة (أي الأكثر حساسية) لكن في ظل الإفصاح عن الأهمية النسبية. ومع ذلك، يحذر (Bédard et al. 2016) من أنه ينبغي توخي الحذر عند تقييم القيمة المضافة من تقرير المراجعة الجديد من بيانات السوق، نظراً لأن دافع واضعي المعايير هو تحسين مجموعة المعلومات لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ولهذا فإن دراسة تأثيرات القرار على مختلف أصحاب المصلحة مثل المستثمرين المهنيين والدائنين والقضاء سيظل اعتبارات ملائمة خاضعة للدراسة.

وفي حين يبدو أن مفهوم الأهمية النسبية يتم فهمه وتطبيقه من قبل مراقبي الحسابات بشكل متنسق، فإنه ليس من الواضح أن المستخدمين المطلعين لديهم تعريف عملي متنسق واضح مماثل للأهمية النسبية في المراجعة. واعتماد على المقابلة الشخصية مع مستخدمي القوائم المالية يشير (Houghton et al. 2011) إلى أن الأهمية النسبية قد أسيء فهمها، وأن الإفصاح عنها لن يؤدي إلا إلى سوء فهم للمستثمرين. وبالمثل تساءلت منشأة المحاسبة المراجعة PwC عما إذا كان الإفصاح عن مثل هذه المعلومات يمكن أن يُبلي ثقة المستثمر في عملية المراجعة (PwC 2013)، وفي التعليقات على معايير المراجعة المقترحة من قبل مجلس التقرير المالي FRC التي تتطلب الإفصاح عن الأهمية النسبية، كان بعض المعلقين حذرين من أن يؤدي الإفصاح عن الأهمية النسبية إلى مزيد ممن الارتباك (FRC 2013)، وأخيراً خلص تحليل بحثي لـ CITI عن الإفصاح عن الأهمية النسبية في ٨٨ تقرير مراجعة في المملكة المتحدة بما في ذلك ٣٥ من أكبر الشركات في المملكة المتحدة -إلى أن المستثمرين قد يصلون إلى بعض الاستنتاجات غير الصحيحة حول القابلية للمقارنة لجهود مراقب الحسابات إذا قاموا بفحص أساس الأهمية النسبية المدرجة في تقارير المراجعة عبر مجموعة من الشركات (Citi Research 2014).

ويشير البعض (Altiero et al. 2017; Choudhary et al. 2018; DeZoort et al. 2018) إلى أن أحكام الأهمية النسبية لا تتسق مع توقعات المستخدمين، وإذا أفصح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في تقرير المراجعة، ينبغي أن يتمكن المستخدمين من تقييم واختبار الإفصاح من خلال مقارنته مع قيمة مرجعية تعتبر مهمة لأغراض الاستثمار، وينبغي أن يوفر الإفصاح عن الأهمية النسبية معلومات تقدم قيمة مضافة لقرارات المستثمرين، مقارنة بالحالات التي لا يتم فيها الإفصاح. وتسمح إرشادات منشآت المحاسبة والمراجعة بمدى من النسب التي يتم تطبيقها فعلى الأساس المطبق (مثل صافي الدخل قبل الضرائب، الأصول، الإيرادات) عند تحديد الأهمية النسبية، على سبيل المثال، أفاد (Eilifsen and Messier 2014) أن منشآت المحاسبة والمراجعة تسمح بمدى من ٣% إلى ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب (المعيار الأكثر استخدامًا). ويرتبط مستوى الأهمية النسبية للمراجعة سلبًا مع دقة المراجعة، فبافتراض ثبات العوامل الأخرى، إذا كان مستوى الأهمية النسبية المفصح عنه منخفض، ينبغي أن يفهم المستثمر معنى ذلك أن

المراجعة ينبغي أن تكون أكثر دقة، مما يتطلب جهود مراجعة أعلى، وبالتالي تتحقق جودة مراجعة أعلى مقارنة بأداء عملية المراجعة عند مستوى أهمية نسبية مرتفع.

ويمكن القول إن المستثمر الذي يحصل على معلومات عن ظروف الشركة ومعلومات بشأن مستوى الأهمية النسبية يمتلك معلومات أكثر عن جودة المراجعة، وبالتالي ينبغي أن يكون أكثر احتمالاً لتغيير مستوى الاستثمار عن المستثمر الذي لا يحصل على معلومات عن الأهمية النسبية، وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يدرك المستثمر العلاقة بين دقة جهود المراجعة وجودة المراجعة، وينبغي أن يكون أكثر استعداداً للاستثمار في الشركة عندما تفصح عن الأهمية النسبية عند مستوى منخفض مقارنة عندما تفصح عن الأهمية النسبية عند مستوى مرتفع. وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرضين الأول والثاني للبحث على النحو التالي:

الفرض الأول: يختلف مستوى الاستثمار الحالي للمستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عن المستثمر الذي لا يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية.

الفرض الثاني: يزيد مستوى الاستثمار الحالي للمستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عند نسبة منخفضة (4% من صافي الدخل قبل الضرائب) عن المستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عند نسبة مرتفعة (10% من صافي الدخل قبل الضرائب).

٥/٦ - تحليل أثر اختلاف نوع الاستثمار على قرارات المستثمرين عند الإفصاح

عن الأهمية النسبية واشتقاق فرضي البحث الثالث والرابع

يشير البعض (DeZoort et al. 2018) إلى وجود تباين جوهري في تعريف المستثمرين للأهمية النسبية، إذ تختلف احتياجات المعلومات لكل مجموعة من المستخدمين، وقد يتغير إدراك المستثمرين للأهمية النسبية تبعاً لكل من خصائص المستثمرين وخصائص الاستثمار، وتتطلب معيار المراجعة الدولية أن تتضمن اعتبارات مراقب الحسابات بشأن الأهمية النسبية احتياجات المستخدمين (ISA (2016).320.2). وعلى وجه التحديد، تشجع المعايير مراقب الحسابات على أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة ملكية عميل المراجعة عند تحديد الأهمية النسبية، واتساقاً مع هذا المتطلب، وجد (Eilifsen and Messier 2014)

أن منشآت المحاسبة والمراجعة تطبق مستويات مختلفة مسموح بها للشركات التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال مقارنة للشركات المملوكة ملكية خاصة، ولذلك تسعى الدراسة الحالية للتحقق من تأثير الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين في حالة كل من حقوق الملكية المتداولة في سوق رأس المال وحقوق الملكية المملوكة لعدد محدد من المستثمرين.

وقد اتفقت الدراسات السابقة (Blackwell et al. 1998; Minnis 2011; Lennox and Pittman, 2011; Birjandi et al. 2015; Aobdia et al. 2015) على أن القوائم المالية التي تم مراجعتها ترتبط بتكاليف اقتراض أقل، وقيمة سوقية للشركة أعلى، وبأداء مالي للشركة أفضل، ويعتمد عليها المستخدمون بشكل أكبر، وتحصل على معدلات ائتمان أعلى، بالمقارنة مع القوائم المالية التي لم يتم مراجعتها، ومن ناحية أخرى، فإن مستوى عدم تماثل المعلومات - الذي يخلق الطلب على توكيد المراجعة - ليس نفسه في جميع حالات الاستثمار، حيث هيكل الملكية أكثر تشتتاً في الشركات التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال، مما يزيد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين. وبناء عليه يمكن القول إن هيكل الملكية يزيد بشكل كبير عدم تماثل المعلومات بين عدد المديرين المحدود وعدد الملاك غير المحدود، وعلى العكس من ذلك، تتمتع الشركات ذات الملكية الخاصة بملكية أكثر مركزية، وبالتالي يقل عدم تماثل المعلومات، ولذلك من منظور عدم تماثل المعلومات، يكون طلب المستثمر على توكيد المراجعة الخارجية أقل في استثمارات حقوق الملكية المملوكة لعدد محدد من المستثمرين عنه في استثمارات حقوق الملكية المتداولة في سوق رأس المال.

وعلى الرغم من ذلك، تخضع الشركات التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال إلى عوامل أخرى تقلل من عدم تماثل المعلومات، على سبيل المثال، تخضع لمتطلبات قيد سوق رأس المال من مجلس إدارة، وخبرة واستقلال لجنة المراجعة، الأمر الذي ينعكس في تحسن جودة التقارير المالية (Klein 2002)، وعلاوة على ذلك، يخضع مراقبو حسابات الشركات التي تتداول أسهمها في سوق المال إلى تشريعات وإشراف واسع النطاق، والتي يكون لها تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية (Coates and Srinivasan 2014)، ويتعرض أيضاً مراقبو حسابات الشركات التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال إلى مخاطر

تقاضي مرتفعة، قد تحسن من جودة التقارير المالية (Khurana and Raman 2004)، وبالتالي بينما تواجه الشركات التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال درجة عالية من عدم تماثل المعلومات مقارنة بالشركات غير المقيدة في سوق الأوراق المالية، فإن هناك عوامل أخرى قد تعوض زيادة الطلب على دقة مراقب الحسابات.

وعلى خلاف ذلك، خلص البعض (عيفي ٢٠٠٨، Darmadi، Srinidhiet al. 2014) إلى أن جودة الأرباح تكون أعلى في الشركات المملوكة ملكية خاصة، مما يؤثر في تقييم مراقب الحسابات لمخاطر المراجعة، وبالتالي في أدلة المراجعة الكافية والملائمة المطلوب جمعها، وهو ما يؤثر في جودة تقرير المراجعة، بالإضافة إلى أن الشركات المملوكة ملكية خاصة أكثر احتمالية لتعيين مراقب حسابات متخصص صناعياً ينتمي إلى منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى، نظراً للحافز الإشارة إلى جودة التقارير المالية القوي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن الاختلافات في بيئة المعلومات تؤدي إلى اختلاف توقعات المستخدمين من مراقب الحسابات اعتماداً على ما إذا كانت الشركة مقيدة بالبورصة المال أو مغير مقيدة. وبناء على ذلك يمكن صياغة فرض البحث الثالث على النحو التالي:

الفرض الثالث: عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، من المحتمل أن تختلف استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهماً في شركات مقيدة بالبورصة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهماً في شركات مملوكة ملكية خاصة.

يمكن أن يؤثر نوع التمويل، الذي يتم الحصول عليه اعتماداً على القوائم المالية التي تم مراجعتها، في توقع المستثمرين مستوى دقة مراقب الحسابات، ويعد نوع التمويل أحد الاعتبارات المهمة التي يأخذها مراقب الحسابات بعين الاعتبار عند تخطيط مستوى الأهمية النسبية (ISA(2016).320. وقد خلص البعض (Asare and Gray et al. 2011; Wright 2012; DeZoort et al. 2018) إلى أن كل من المستثمرين غير المحترفين وموظفي البنوك ومراقبي الحسابات لهم تفسيرات مختلفة بشأن معلومات تقرير المراجعة. وبشكل مماثل، يعد الأمر غير واضح بشأن ما إذا كان المستثمرون في أسهم شركات تتداول أسهمها في سوق رأس المال والمستثمرون في سندات شركات تتداول سنداتهما في سوق رأس المال يستخدمون نفس معلومات القوائم المالية في اتخاذهم القرارات أم لا. وقد أشار (Holthausen and Watts 2001) إلى أنه ليس من الواضح ما إذا كانت ملائمة الأرقام

المفصح عنها ستكون هي نفسها للمستثمرين في حقوق ملكية أو ديون، ففي حين يهتم المستثمرون في أسهم بصافي الربح من خلال تأثيره في العوائد السوقية الإيجابية للأرباح التي تلبي توقعات المحللين الماليين (Bartov et al. 2002)، فإن المستثمرين في سندات يكونون أكثر اهتمامًا بقدرة الشركة على تغطية الديون، وقد يكونون أقل اهتمامًا بالعناصر الأكثر تعقيدًا في القوائم المالية (Jiang 2008; Bharath et al. 2008). وتوصل (Christensen et al. 2012) إلى تركيز المستثمرون في السندات بشكل أكبر على المعلومات التي تتصف بالسهولة عند مراجعتها، وتعد أقل مخاطر متلازمة، وبالتالي فهم أقل قلقًا واهتمامًا بشأن دقة مراقب الحسابات وجودة المراجعة بشكل عام، وأكثر استعدادًا لقبول مستويات مرتفعة من الأهمية النسبية مقارنة بالمستثمرين في الأسهم.

وقد دافع البعض (Knechel et al. 2008; Amiram et al. 2017) عن وجهة نظر أخرى، وهي أنه كلما زاد اعتماد الشركة على التمويل بالدين، كلما كان المدراء أكثر رغبة في قبول المزيد من الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات لضمان جودة المراجعة، وخلص (Amiram et al. 2017) إلى أن الشركات التي اعتمدت على التمويل بالدين ترتبط بمستوي منخفض للأهمية النسبية بناء على بيانات الإفصاح عن الأهمية النسبية في المملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، نظرًا لأن المستثمرين في السندات يعتمدون على حسابات القوائم المالية المختلفة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم سوف يطلبون مستوى منخفض من دقة المراجعة. وهو ما اختلف معه البعض (Niskanem et al. 2011; Darmadi 2016)، فقد أشاروا إلى أن الشركات التي تعتمد على الديون في التمويل قد تتعرض إلى مخاطر مالية.

وبناء عليه تميل الشركة إلى تجنب القرارات التي تنقص من قيمة الشركة، وهذا يقودها إلى تعيين مراقب حسابات أقل جودة، حرصًا على عدم كشف المخاطر وإدارة الأرباح. وبناء على ذلك يمكن صياغة فرض البحث الرابع على النحو التالي:

الفرض الرابع: عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، من المحتمل أن تختلف استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون سندات في شركات مقيدة بالبورصة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهم في شركات مقيدة بالبورصة.

٦/٦ - منهجية البحث

قام الباحث في الجانب العملي باختبار فروض البحث في بيئة الممارسة المهنية المصرية اعتمادًا على المدخل التجريبي قياسًا على بعض الدراسات (Fisher 1990; Tuttle 2002; Davis 2007; Boolak and Quick 2016; Eilifsen et al. 2017; Ruhnk et al. 2018; Christensen et al. 2018). ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد التصميم التجريبي، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ووصف وإجراءات الحالة التجريبية على النحو التالي:

١/٦/٦ - التصميم التجريبي

استخدم الباحث لقياس تأثير إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، وتأثير الإفصاح في ظل اختلاف نوع الشركة محل الاستثمار -Publicly Equity versus traded versus Privately-held Investments ونوع الاستثمار Debt تصميمًا تجريبيًا (1+3×2)، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١).

جدول (1)

التصميم التجريبي المستخدم

نوع الاستثمار					
أسهم لشركة مقيدة	أسهم لشركة غير مقيدة	سندات لشركة مقيدة	أسهم لشركة مقيدة		
	ج	ب	أ	4%	مستوى الأهمية النسبية
	و	هـ	د	10%	
ل				عدم الإفصاح	

ووفقًا للتصميم التجريبي تظهر المعالجات التجريبية السبعة كالتالي:
مجموعة المعالجة الأولى (أ): إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% من صافي الدخل قبل الضرائب لشركة مقيد في البورصة ويتخذ المستثمر قرارًا استثماريًا بشأن مصدر تمويل حقوق ملكية (أسهم).

مجموعة المعالجة الثانية (ب): إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى 4% من صافي الدخل قبل الضرائب لشركة مقيد في البورصة ويتخذ المستثمر قرارًا استثماريًا بشأن مصدر تمويل ديون (سندات).

مجموعة المعالجة الثالثة (ج): إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى 4% من صافي الدخل قبل الضرائب لشركة غير مقيد بالبورصة ويتخذ المستثمر قرارًا استثماريًا بشأن مصدر تمويل حقوق ملكية (أسهم).

مجموعة المعالجة الرابعة (د): إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى 10% من صافي الدخل قبل الضرائب لشركة مقيد بالبورصة ويتخذ المستثمر قرارًا استثماريًا بشأن مصدر تمويل حقوق ملكية.

مجموعة المعالجة الخامسة (هـ): إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى 10% من صافي الدخل قبل الضرائب لشركة مقيد بالبورصة ويتخذ المستثمر قرارًا استثماريًا بشأن مصدر تمويل ديون.

مجموعة المعالجة السادسة (و): إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى 10% من صافي الدخل قبل الضرائب لشركة غير مقيد بالبورصة ويتخذ المستثمر قرارًا استثماريًا بشأن مصدر تمويل حقوق ملكية (أسهم).

مجموعة المعالجة السابعة (ل): تمثل مجموعة معالجة الرقابة، عدم إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية لشركة مقيدة بالبورصة ويتخذ المستثمر قرارًا استثماريًا بشأن مصدر تمويل حقوق ملكية (أسهم).

٢/٦/٦ - توصيف وقياس المتغيرات

تتكون متغيرات الدراسة من متغيرين مستقلين، وهما: مستوي الإفصاح عن الأهمية النسبية ونوع الاستثمار، ومتغير تابع، وهو: القرارات الاستثمارية للمستثمرين. وتم توصيف وقياس تلك المتغيرات على النحو التالي:

أ- المتغير المستقل: الأول مستوى الإفصاح عن الأهمية النسبية: وهو نسبة من نتائج أعمال عميل المراجعة أو مركزه المالي يستخدمها مراقب الحسابات لتحديد حد التحريف الجوهرية في القوائم المالية ككل عند تخطيط وأداء عملية المراجعة، وتم معالجة

هذا المتغير عند مستويين، هما ٤% و ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب (Messier 2015; Ruhnk et al. 2018; Christensen et al. 2018). وبالنسبة لاختبار فرض البحث الأول، فقد تم قياس هذا المتغير من خلال نموذج (صفر، واحد) حيث يأخذ قيمة ١ إذا كان المشاركون في التجربة خاضعون لمعالجة الرقابة (عدم الإفصاح)، ويأخذ قيمة صفر إذا كان المشاركون خاضعون لجميع المعالجات الأخرى (الإفصاح). وبالنسبة لاختبار فرض البحث الثاني، فقد تم قياس هذا المتغير من خلال نموذج (١، ٢) حيث يأخذ قيمة ١ إذا كان مستوى الإفصاح عن الأهمية النسبية ٤% من الدخل قبل الضرائب، ويأخذ قيمة ٢ إذا كان مستوى الإفصاح عن الأهمية النسبية ١٠% من الدخل قبل الضرائب.

ب- المتغير المستقل الثاني: نوع الاستثمار: وهو يتمثل في طبيعة الشركة محل المراجعة، أي ما إذا كانت مقيدة في البورصة أو غير مقيدة، وما إذا كانت القرار الاستثماري يتعلق بالاستثمار في أموال ملكية أو ديون، وتم معالجة هذا المتغير عند ثلاثة مستويات، وهي: شركة مقيدة بالبورصة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم، وشركة غير مقيدة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم غير المقيدة، وشركة مقيدة بالبورصة ويتعلق قرار الاستثمار بالسندات. علاوة على ذلك، تم تضمين معالجة رقابة لشركة مقيدة بالبورصة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم. وذلك اتساقاً مع البعض (Christensen et al. 2018)، وتم قياس هذا المتغير من خلال نموذج (١، ٢، ٣) حيث يأخذ قيمة ١ إذا كان نوع الاستثمار شركة غير مقيدة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم غير المقيدة، ويأخذ قيمة ٢ إذا كان نوع الاستثمار شركة مقيدة بلبورصة ويتعلق قرار الاستثمار بالسندات، ويأخذ قيمة ٣ إذا كان نوع الاستثمار شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم.

ج- المتغير التابع: القرارات الاستثمارية للمستثمرين: يعتمد قياس المتغير التابع على استجابة عينة الدراسة بصفته مستثمرين محترفين على السؤال التالي "افترض أن صندوق الاستثمار يمتلك حالياً ٣% من نوع الاستثمار في الشركة، وبناء على المعلومات المتوفرة عن الشركة الافتراضية، حدد إذا ما كان على الصندوق أن يزيد

نسبة الاستثمار بالشركة، أو يقل النسبة أو يبقى عليها عند نسبة 3% من استثمار الشركة" وتم قياسه على النحو التالي (Christensen et al. 2018) :

تزيد بشكل كبير إلى 5%			يبقى عليها عند 3%			تنخفض بشكل كبير إلى 1%		
5%	4.5%	4%	3.5%	3%	2.5%	2%	1.5%	1%

٣/٦/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية

لإجراء الدراسة التجريبية اعتمد الباحث على؛ تصميم حالة افتراضية وعرضها على عينة الدراسة، وأعد الباحث سبع قوائم استقصاء تتضمن المعالجات التجريبية، وقام بإجراء المقابلات كأدوات لجمع البيانات اللازمة والتي سيتم تحليلها إحصائيًا لاختبار فروض البحث والإجابة على الأسئلة العلمية التي يطرحها على نحو سليم قياسًا على العديد من الدراسات السابقة (Clor-Proell et al. 2014; Christensen et al. 2014; Backof et al. 2015; Ruhnk et al. 2018; Christensen et al. 2018).

واحتوى الاستقصاء على الحالة الافتراضية^٤، التي تتضمن توفير معلومات مالية عن شركة افتراضية متخصصة في تصنيع وتصدير الأدوات والمهمات، تقوم الشركة بتصنيع وتصدير أدوات من الطراز عالي الجودة إلى المقاولين والمصانع ومرافق الإنتاج في مصر والشرق الأوسط، ويتم بيع منتجات الشركة مباشرة إلى المستخدمين النهائيين.

ولأغراض هدف البحث، فقد تم توضيح الدور المطلوب من المشاركين، والمتمثل في تولي كل منهم دور مدير صندوق استثماري كبير يتم إدارته بنشاط، ويستثمر الصندوق أمواله في أسهم وسندات شركات مقيدة بالبورصة وغير مقيدة. ويفترض أن يقوم كل منهم بتقييم الاستثمار الحالي للصندوق في الشركة الافتراضية.

وقد تم تقديم معلومات عن التقرير السنوي للشركة لهم بغرض استخدامها في تحديد ما إذا كان على الصندوق أن يزيد معدل الاستثمار الحالي في الشركة، أو يقله أو يبقى عليه كما

^٤ مصدر هذه الحالة هو دراسة (Clor-Proell et al. 2014; Christensen et al. 2018) مع بعض التصرف.

هو، وتتضمن هذه المعلومات النسب المالية للثلاث سنوات السابقة¹⁵، وجزء من تقرير مراقب الحسابات¹⁶، وقائمتي الدخل والمركز المالي للسنتين السابقتين، والإيضاحات المتممة فيما يتعلق بالقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية، وقد تم تقديم معلومات عن حسابات تتضمن حالة عدم تأكد في التقدير وتتطلب مزيد من الدقة من مراقب الحسابات، حتى يصبح الإفصاح عن الأهمية النسبية ذات مغزى محتمل لمستخدمين القوائم المالية بشكل عام وللمستثمرين بشكل خاص.

وقد طلب من المشاركين الإجابة على سؤال المتغير التابع، ومجموعة من الأسئلة المرتبطة بقرار الاستثمار بناء على الحالة التجريبية والمعلومات المرفقة بها، وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصلت معالجة الرقابة على نفس المعلومات إلا أنه لم يتم الإفصاح لهم عن الأهمية النسبية في تقرير مراقب الحسابات.

٤/٦/٦ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين المحترفين قياساً على (Backof et al. 2015; Ruhnk et al. 2018; Christensen et al. 2018). وتتكون عينة الدراسة من 189 مستثمر محترف¹⁷. ويوضح جدول (2) الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة على النحو التالي:

¹⁵ تتضمن هذه النسب؛ العائد على الأصول (صافي الدخل/الأصول)، والعائد على المبيعات (صافي الدخل/ المبيعات)، ونسبة السيولة (الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة)، ونسبة السيولة السريعة (الأصول المتداولة - المخزون/ الالتزامات المتداولة).

¹⁶ تتضمن حالة معالجة الرقابة فقرة رأي نظيف فقط دون وجود إفصاح عن الأهمية النسبية، بينما تتضمن كل المعالجات التجريبية الأخرى فقرة رأي نظيف بالإضافة إلى فقرة عن الأهمية النسبية كانت تنص على " قمنا بتطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند تخطيط وأداء عملية المراجعة، وعند تقييم أثر التحريفات في عملية المراجعة والقوائم المالية. ولأغراض تحديد ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، قمنا بتطبيق مفهوم الأهمية النسبية باعتباره قيمة التحريف الذي يجعل من المحتمل أن تتغير أو تتأثر القرارات الاقتصادية للشخص ذو مستوى المعرفة المعقولة الذي يعتمد على القوائم المالية. وعند وضع استراتيجية المراجعة العامة، قمنا بتحديد مقدار التحريفات، بناء على حكمنا المهني، التي تعد جوهرية للقوائم المالية ككل بمبلغ 11.5 مليون جنيه (أو 29 مليون جنيه)، وهو تقريباً 4% (أو 10%) من صافي الدخل قبل الضرائب، بهدف توفير تأكيد معقول أن التحريفات المكتشفة أو غير المكتشفة أثناء عملية المراجعة لا تتفوق 11.5 مليون جنيه (أو 29 مليون جنيه) للقوائم المالية ككل.

¹⁷ وزع الباحث عدد 471 قائمة استقصاء على مفردات العينة عن طريق التسليم اليدوي ومواقع التواصل الاجتماعي (<https://www.linkedin.com>) والمقابلات الشخصية، واستلم منها 203 قائمة، بنسبة استجابة 43.1%، واستبعد منها عدد 14 قائمة لعدم اكتمال الردود، ولذا كانت نسبة القوائم السليمة من القوائم المستلمة 93.1%.

جدول (2) الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

النسبة	البيان	النسبة	البيان
	الخبرة الوظيفية في مجال الاستثمار:		المؤهلات العلمية:
%12.2	أقل من ٥ سنوات	%52.1	بكالوريوس محاسبة
%15.8	من ٦ إلى ١٥ سنوات	%31.8	دبلوم دراسات عليا
%54.3	من ١٦ إلى ٢٥ سنوات	%12.7	ماجستير محاسبة
%6.3	أكثر من ٢٥ سنوات	%3.4	دكتوراه في المحاسبة
	الصناعة المتخصصة بها كمستثمر:		الدور الوظيفي:
%21.3	التشييد والبناء والعقارات	%12.9	مدير أمناء الاستثمار بالبنوك
%12.9	التصنيع	%6.5	مدير صناديق الاستثمار
%7.7	النقل والمواد الأساسية	%31.2	محلل المالي
%13.5	الأغذية والمشروبات والجملة	%16.4	مدير تنفيذي أو مدير مالي
%24.5	المؤسسات المالية	%18.2	سمسار أوراق مالية
%20.1	الخدمية (الرعاية الصحية، والتكنولوجيا، والسياحة)	%14.8	مراجع داخلي أو مراقب حسابات
	المعرفة بمفهوم الأهمية النسبية:		مدى الرجوع لرأي مراقب الحسابات:
7.122	المتوسط	%54.8	دائماً
(7)	(الوسيط)	%43.1	أحياناً
[1.2121]	[الانحراف المعياري]	%2.1	أبداً
			الشهادات المهنية:
		%62.1	لم يحصل على شهادة
		%37.9	حصل على شهادة

ويتضح من الجدول السابق أن الجزء الأكبر من عينة الدراسة يتمثل في المحللين الماليين بنسبة ٣١.٢%، وأن نسبة ٧٠.٠١% من العينة لديهم خبرة تتراوح بين ٦-٢٥ سنة كمستثمرين محترفين، وأن الصناعة الأكثر تخصصاً بها كانت المؤسسات المالية بنسبة ٢٤.٥%، وأن نسبة ٣٩.٧% من العينة حاصلين على شهادات مهنية (على سبيل المثال؛

إلى رأي مراقب الحسابات على القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن نسبة ٥٤.٨% من العينة يرجعون معرفة معقولة بمفهوم الأهمية النسبية في المراجعة.

٧/٦- اختبار فروض البحث

يمكن عرض أدوات ونتائج التحليل الإحصائي لاختبار فروض البحث على النحو التالي:

١/٧/٦- الإختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة التجريبية

استخدم الباحث برنامج (SPSS) الإصدار الثالث والعشرون لإجراء التحليل الإحصائي اللازم، وقد اعتمد الباحث على أسلوب تحليل التباين Analysis of Co-Variance في اختبار فروض البحث، وهو أسلوب إحصائي يهدف إلى التحكم في المتغيرات التي تتداخل مع المتغير المستقل في التأثير على المتغير التابع، وتسمى هذه المتغيرات التي يتم ضبطها بالمتغيرات المصاحبة Covariates، أي يستخدم لعزل تأثير متغير أو متغيرات مصاحبة في متغير أو متغيرات تابعة، ومن ثم يسمى تحليل ما يتبقى من تأثير المعالجات على المتغير التابع بتحليل التباين^{١٨}، وتم اختيار هذا الأسلوب نظرًا لأنه يهدف إلى زيادة قوة اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث لا يتوقف عند نتائج تحليل التباين ولكن يسعى إلى فهم التباين الذي لا يمكن التنبؤ به أو توقعه، وقد يؤدي ذلك إلى نتائج أكثر دقة (الضوي 2006؛ الشربيني 2007).

ويمكن القول إن أسلوب تحليل التباين يهدف إلى تقييم مدى اختلاف متوسط المتغير التابع في عدد من مستويات متغير من المتغيرات المستقلة، مع التعديل بالفروق في المتغير المصاحب، وبمعنى هل يختلف المتوسط المعدل (بعد عزل أثر المتغير المصاحب) للمعالجات التجريبية عن بعضها البعض، ويمكن صياغة الفرض الإحصائي على النحو التالي:

^{١٨} الغرض من تحليل التباين في مجال تصميم التجارب هو دراسة واختبار أثر المعالجات بعد استبعاد أثر المتغير المستقل المصاحب، فإذا تم أداء التجربة وفقاً لتصميم معين، وتم قياس الاستجابة Y من ناحية، والمتغيرات المستقلة Covariates من ناحية أخرى، فإن في مثل هذه الظواهر يصعب على الباحث التحكم فيها، ويرغب في التخلص من تأثير المتغيرات المصاحبة على الاستجابة Y، لذا يجب عليه استخدام تحليل التباين لعزل التأثيرات غير المرغوب فيها (الضوي 2006؛ الشربيني 2007).

فرض العدم: "Moderate" $\mu_K = \mu_3 = \mu_2 = \mu_1$ أي H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $^{19} (0.05 \leq \alpha)$ بين المتوسط المعدل للمتغير التابع في الاختبار تعزى إلى المتغير المستقل، ويشير μ_1 إلى المتوسط المعدل لاستجابات المعالجة الأولى، ويشير μ_2 إلى المتوسط المعدل لاستجابات المعالجة الثانية، وهكذا.

الفرض البديل: H_1 : At Least One of Them Different أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين واحد على الأقل من المتوسطات المعدلة للمتغير التابع في الاختبار تعزى إلى المتغير المستقل.

واعتمد الباحث أيضًا على اختبار المقارنات المخططة Planned Contrast Tests لإجراء المقارنات البعدية بهدف تحديد الاختلافات بين المتوسطات، ويحدد الباحث في ظل هذا الاختبار مسبقًا مجموعة المقارنات الخطية المستقلة بين مستويات متغير ما، بغرض الكشف عن الفروق الداخلية، حتى إذا لم يكن هناك فروق معنوية على مستوى المتغير ككل، وبناء عليه يتطلب هذا الاختبار التركيز على بعض المقارنات المعقولة من الناحية العملية، اعتمادًا على الأسئلة البحثية التي يحاول البحث الإجابة عليها. ويتم اختيار هذه المقارنات باعتبارها جزء من التصميم التجريبي، وبالتالي يساعد هذا الاختبار في زيادة القوة الإحصائية لكل مقارنة. ويختلف هذا الاختبار عن الاختبارات البعدية Post-Hoc غير المخططة، فإذا كان هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل، فإنه يمكن إجراء مقارنات بين مستوياته لمعرفة الفروق بينها، ويتم أداء جميع المقارنات الممكنة. ويمكن صياغة الفرض الإحصائي على النحو التالي:

فرض العدم: $H_0: \mu_1 = \mu_2$ أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \leq \alpha)$ بين متوسط المتغير التابع في الاختبار تعزى إلى مستويات المتغير المستقل، ويشير μ_1 إلى متوسط لاستجابات المعالجة الأولى، ويشير μ_2 إلى متوسط لاستجابات المعالجة الثانية.

¹⁹ تشير إلى مستوى الخطأ المسموح به والذي يفترضه الباحث، ويسمى الخطأ من النوع الأول وهو احتمال رفض فرض العدم وهو في الواقع صحيح.

الفرض البديل: $H_1: \mu_1 \neq \mu_2$ أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متوسط المتغير التابع في الاختبار تعزى إلى مستويات المتغير المستقل.

٢/٧/٦ - نتيجة اختبار فرض البحث الأول

يتوقع الفرض الأول للبحث أن المستثمرين الذين يحصلون على إفصاح مراقب الحسابات عند أي مستوى من مستويات الأهمية النسبية يكونون أكثر احتمالاً لتغيير مستوى استثماراتهم مقارنة بالمستثمرين الذين لا يحصلون عن معلومات عن مستوى الأهمية النسبية. وقد تم اختبار كيف يختلف القرار الاستثماري من خلال إجراء مقارنة بين استجابات المشاركين في معالجة الرقابة وبين المشاركين في جميع المعالجات الأخرى، بهدف اختبار مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين.

جدول (3) تحليل ANCOVA لاختبار أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين

القيمة المعنوية	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	الانحراف المعياري	المتوسط	مصدر التباين
0.006	7.607	1	0.819	0.3314	3.234	الإفصاح عن الأهمية النسبية
		187	20.133	0.3089	3.052	إفصاح ١٦٠ عدم إفصاح ٢٩ الخطأ

وكما هو وارد في جدول (3) فإن قيمة مستوى المعنوية أقل من ٠.٥ حيث كانت ($F=7.607, P=0.006$)، ويشير ذلك إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية وبين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية. وبناء على ذلك يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الأول. أي يختلف مستوى الاستثمار الحالي للمستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عن المستثمر الذي لا يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية.

ومن ناحية أخرى، من أجل تحديد طبيعة أثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية (إيجاباً أو سلباً) في قرارات المستثمرين، تم مقارنة متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية مع المتوسط في حالة عدم الإفصاح، فإذا زاد المتوسط في حالة الإفصاح عنه في حالة عدم الإفصاح يكون الأثر إيجابياً والعكس، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي كما هو وراود في جدول (٣) أن متوسط القرار الاستثماري في حالة إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية (٣.٢٣٤) أكبر من متوسط القرار الاستثماري في حالة عدم إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية (٣.٠٥٢)، ويشير ذلك إلى وجود تأثير إيجابي أقوى للإفصاح عن الأهمية النسبية.

وجاءت نتائج هذا الفرض متفقة مع العديد من الدراسات (Turner 2003; Davis 2007; Gray et al. 2011; Houghton et al. 2011; Litjens et al. 2015; Eilifsen et al. 2017) التي أوضحت أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يمكن أن يؤدي إلى أسواق أكثر كفاءة، ويمكن أن يساعد في شفافية القوائم المالية، وبالتالي زيادة الثقة والمصداقية فيها، وزيادة الثقة في عملية المراجعة، الأمر الذي ينعكس في تضيق فجوة التوقعات، ومن ناحية أخرى، جاءت نتائج هذا الفرض مختلفة مع البعض (Gray et al. 2011; Houghton et al. 2013; Christensen et al. 2018; Ruhnke et al. 2018) الذي يجادل بأن الإفصاح عن الأهمية النسبية قد لا يحسن قرارات المستثمرين، لأن المستثمرين في حاجة إلى مزيد من التعلم لفهم التغييرات الموسعة في تقرير المراجعة، فقد ينظر إلى الإفصاح عن الأهمية النسبية على أنه مجرد انعكاس لأتعب المراجعة.

ويرى الباحث أن الإفصاح عن الأهمية النسبية يتضمن دوراً تقييمياً يساعد المستثمرون في فهم مستوى توكيد مراقب الحسابات على تأكيدات الإدارة، وحد التحريف الجوهرية الذي تم استخدامه في الحكم على مصداقية وعدالة القوائم المالية، الأمر الذي يسمح للمستثمرين بتخصيص أفضل لاستثماراتهم، ومن جانب آخر، يعتقد الباحث أن هذا الإفصاح مازال في مراحل تطوره الأولية، الأمر الذي يتطلب مزيد من توجيه المستثمرين لمنفعة هذه المعلومات، ومزيد من الضمانات التي تؤكد أن مستوى الأهمية النسبية الذي طبقه مراقب الحسابات هو نفسه الذي افصح عنه، وأنه لم يتم باستخدام مستويين من الأهمية النسبية إحداها منخفض

لأغراض الإفصاح عنه تحقيقاً لجودة المراجعة، وأخر مرتفع لأغراض تطبيقه عند مراجعة القوائم المالية بهدف تحقيق كفاءة المراجعة في ظل سوق مراجعة تنافسية.

٣/٧/٦ - نتيجة اختبار فرض البحث الثاني

يتوقع الفرض الثاني للبحث أن مستوى الأهمية النسبية الذي يفصح عنه مراقب الحسابات سوف يؤثر في قرارات للمستثمرين. وقد تم اختبار كيف يختلف القرار الاستثماري بين المشاركين في جميع المعالجات التجريبية بخلاف معالجة الرقابة، من خلال تحليل التباين المشترك 2X3 (مستوي الإفصاح: إفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى 4% مقابل عند مستوى 10%)، نوع الاستثمار: أسهم لشركة مقيدة، وأسهم لشركة غير مقيدة، وسندات لشركة مقيدة)، ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين في المعالجات عند مستويات الإفصاح عن الأهمية النسبية، مع تعديل الفروق بالتغيرات في نوع الاستثمار، بمعنى هل يختلف المتوسط المعدل للقرار الاستثماري (أي بعد عزل أثر نوع الاستثمار) للمعالجات التجريبية عن بعضها البعض بسبب اختلاف مستويات الأهمية النسبية.

جدول (4) تحليل ANCOVA لاختبار أثر مستوى الأهمية النسبية

على قرارات المستثمرين

القيمة المعنوية	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	الانحراف المعياري	المتوسط	مصدر التباين
0.015	6.028	1	0.592			مستوى الأهمية النسبية أهمية نسبية عند مستوى 4 % 83 أهمية نسبية عند مستوى 10 % 77
0.495	0.469	1	0.046	0.33.6	3.343	نوع الاستثمار
0.449	0.577	1	0.57	0.2913	3.117	مستوى الأهمية النسبية X نوع الاستثمار
		156	15.313			الخطأ

وكما هو وارد في جدول (4) فإن قيمة مستوى المعنوية للأثر الرئيسي لمستوى الأهمية النسبية أقل من 0.5 حيث كانت (F=6.028, P=0.015)، ويشير ذلك إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية

النسبية عند مستوى ٤% وبين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ١٠%. وبناء على ذلك يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الثاني، أي يختلف مستوى الاستثمار الحالي للمستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% عن المستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ١٠%.

ومن ناحية أخرى، من أجل تحديد طبيعة أثر مستوي الأهمية النسبية (إيجاباً أو سلباً) في قرارات المستثمرين، يتم مقارنة متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% مع المتوسط في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ١٠%، فإذا زاد المتوسط في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% عنه في حالة الإفصاح عند مستوى ١٠% تكون العلاقة عكسية والعكس، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي كما هو وراود في جدول (٤) أن متوسط القرار الاستثماري في حالة إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% (٣.٣٤٣) أكبر من متوسط القرار الاستثماري في حالة إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية عند مستوى ١٠% (٣.١١٧)، ويشير ذلك إلى أنه كلما انخفض مستوي الأهمية النسبية المفصح عنه كلما زاد المستثمر من استثماراته في الشركة.

وجاءت نتائج هذا الفرض متفقة مع البعض (Fisher 1990; Tuttle 2002; Turner 2003; Davis 2007; Gray et al. 2011; Houghton et al. 2011; Litjens et al. 2015; Eilifsen et al. 2017; Ruhnke et al. 2018) في أن الإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية يغير من سلوك مستخدمي القوائم المالية، من خلال التأثير في تسعير الأوراق المالية وحجم التداول وقابلية التنبؤ بتوزيعات الأرباح المستقبلية. ومن ناحية أخرى، جاءت نتائج هذا الفرض غير متسقة مع الفلق الذي عبر عنه البعض (Houghton et al. 2011) وممارسو المهنة (PwC 2013; FRC 2013; Citi Research 2014) والباحثون (Houghton et al. 2011) والدراسة المسحية للمستثمرين (Research 2014) أن المستثمرين قد لا يفهمون كيف تؤثر مستويات الأهمية النسبية في جهد وجودة المراجعة، وبالتالي قد يكون الإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية أمراً مريباً للمستثمرين. وجاءت نتائج الفرض أيضاً مختلفة مع

دراسة (Christensen et al. 2018) التي تجادل أن مستوى الأهمية النسبية المنخفض قد يشير إلى مستوى مرتفع من المخاطر عما يتوقعه المستثمرون بشأن عميل المراجعة، الأمر الذي قد ينعكس في انخفاض استثماراتهم في الشركة.

ويري الباحث أن هذا التأثير الجوهرى للإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين يتسق مع نظرية المراجعة، فالمستثمرون الذين يحصلون على معلومات عن أهمية نسبية عند مستوى 4% تزداد استثماراتهم في الشركة بمدى أكبر من المستثمرين الذين يحصلون على معلومات عن أهمية نسبية عند مستوى 10%، وبعبارة أخرى، يزيد المستثمرون من استثماراتهم كلما انخفض مستوى الأهمية النسبية، وهو ما تتوقعه نظرية المراجعة، حيث كلما انخفض مستوى الأهمية النسبية، كلما انخفضت مخاطر الاكتشاف، وكلما قام مراقب الحسابات بأداء اختبارات مراجعة أكثر ملاءمة وكفاية، الأمر الذي ينعكس في زيادة دقة المراجعة وبالتالي جودة المراجعة.

٤/٧/٦ - نتيجة اختبار فرض البحث الثالث

يتوقع الفرض الثالث للبحث أنه عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، من المحتمل أن تزيد أو تنخفض استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهمًا في شركات مقيدة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهمًا في شركات مملوكة ملكية خاصة، وقد تم اختبار ذلك من خلال اختبار ^{٢٠}Planned Contrast Tests، ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين في معالجاتي أسهم مقيدة (سواء عند الإفصاح عن الأهمية النسبية عند 4% أو 10%) ومتوسط القرار الاستثماري للمشاركين في معالجاتي أسهم غير مقيدة (سواء عند الإفصاح عن الأهمية النسبية عند 4% أو 10%).

^{٢٠} يتطلب هذا الاختبار تغيير مقياس متغير نوع الاستثمار، ويتم قياسه من خلال نموذج (-١، صفر، ١) حيث يأخذ قيمة -١ إذا كان نوع الاستثمار شركة مقيدة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم، ويأخذ قيمة صفر إذا كان نوع الاستثمار شركة مقيدة ويتعلق قرار الاستثمار بالسندات، ويأخذ قيمة ١ إذا كان نوع الاستثمار شركة مملوكة ملكية خاصة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم غير المقيدة.

جدول (5) تحليل Planned Contrast Tests لاختبار نوع الاستثمار (مقيدة مقابل غير مقيدة)

المصدر	قيمة Contrast	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية
Contrast	0.027	0.641	0.428	157	0.669

وكما هو وارد في جدول (5) فإن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.5، حيث كانت $t = 0.428$, $P = 0.669$ ، ويشير ذلك إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في حالة الاستثمار في أسهم مقيدة وبين متوسط القرار الاستثماري في حالة الاستثمار في أسهم غير مقيدة. وبناء على ذلك لا يستطيع الباحث رفض فرض العدم وبالتالي يرفض الفرض البديل الثالث، أي لا يؤثر الإفصاح عن الأهمية النسبية بشكل مختلف في المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في أسهم شركات مقيدة مقارنة مع المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في أسهم شركات غير مقيدة.

٥/٧/٦ - نتيجة اختبار فرض البحث الرابع

يتوقع الفرض الرابع للبحث أنه عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، من المحتمل أن تزيد أو تنخفض استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون سندات في شركات مقيدة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون سندات في شركات مقيدة، وقد تم اختبار ذلك من خلال اختبار ^{٢١}Planned Contrast Tests، ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين في معالجاتي أسهم مقيدة (سواء عند الإفصاح عن الأهمية النسبية عند 4% أو 10%) ومتوسط القرار الاستثماري للمشاركين في معالجاتي سندات مقيدة (سواء عند الإفصاح عن الأهمية النسبية عند 4% أو 10%).

^{٢١} يتطلب هذا الاختبار تغيير مقياس متغير نوع الاستثمار، ويتم قياسه من خلال نموذج (-1، 1، صفر) حيث يأخذ قيمة 1- إذا كان نوع الاستثمار شركة مقيدة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم، ويأخذ قيمة 1 إذا كان نوع الاستثمار شركة مقيدة ويتعلق قرار الاستثمار بالسندات، ويأخذ قيمة صفر إذا كان نوع الاستثمار شركة مملوكة ملكية خاصة ويتعلق قرار الاستثمار بالأسهم غير المقيدة.

جدول (6) تحليل Planned Contrast Tests لاختبار نوع الاستثمار (أسهم مقابل سندات)

المصدر	قيمة Contrast	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية
Contrast	0.006-	0.0644	0.95-	157	0.924

وكما هو وارد في جدول (6) فإن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.5، حيث كانت $t = (-0.95, P=0.924)$ ، ويشير ذلك إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في حالة الاستثمار في أسهم مقيدة وبين متوسط القرار الاستثماري في حالة الاستثمار في سندات مقيدة. وبناء على ذلك لا يستطيع الباحث رفض فرض العدم وبالتالي يرفض الفرض البديل الرابع، أي لا يؤثر الإفصاح عن الأهمية النسبية بشكل مختلف في المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في أسهم شركات مقيدة مقارنة مع المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في سندات شركات مقيدة.

وبصورة إجمالية بناء على نتائج اختبارات فروض البحث، يمكن القول إن الإفصاح عن الأهمية النسبية يؤثر في قرارات المستثمرين، حيث يساعد في تقييم إمكانية الاعتماد على القوائم المالية بشكل أفضل، وفي تقييم إمكانية الاعتماد على الأرباح لأغراض تقييم الأوراق المالية، إلا أن هذا التأثير لا يختلف بناء على نوع الاستثمار سواء كان في أموال ملكية أو دين، وسواء كانت الشركات محل الاستثمار شركات مقيدة أو غير مقيدة في سوق الأوراق المالية.

٦/٧/٦ - تحليل الحساسية

يستهدف الباحث من إجراء تحليل الحساسية اختبار مدى حساسية نتائج اختبارات فروض البحث لاختلاف قياس المتغيرات المستخدمة في الاختبارات الإحصائية، وبالنسبة لفرض البحث الأول، يتوقع أن إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية يؤثر في قرارات المستثمرين، وقام الباحث باختبار كيف يختلف القرار الاستثماري بين المشاركين من خلال تحليل التباين المشترك 3×2 (الإفصاح: افصح عن الأهمية النسبية مقابل لم يفصح عن الأهمية النسبية، ومستوى الثقة في القرار الاستثماري: مقاساً على عشرة مستويات، تبدأ من 1 = لا أثق وتنتهي بـ 10 = أثق بشكل تام)، ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق

معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين في معالجة الرقابة وبين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين في جميع المعالجات الأخرى مع تعديل الفروق بالتغيرات في مستوى الثقة في القرار الاستثماري.

جدول (٧) تحليل ANCOVA لاختبار أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية على قرارات المستثمرين

القيمة المعنوية	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
٠.٠٠٦	٧.٥٨٤	١	٠.٨٢١	الإفصاح عن الأهمية النسبية
٠.٧٩٨	٠.٠٦٦	١	٠.٠٠٧	مستوى الثقة في القرار الاستثماري
		١٨٦	٢٠.١٢٦	الخطأ

وكما هو وارد في جدول (٧) فإن قيمة مستوى المعنوية للأثر الرئيسي للإفصاح عن الأهمية النسبية أقل من ٠.٥ حيث كانت ($F=7.584, P=0.006$)، ويشير ذلك إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية وبين متوسط القرار الاستثماري في حالة عدم الإفصاح عن الأهمية النسبية. وبناء على ذلك يمكن القول إن مستوى الاستثمار الحالي للمستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية يختلف عن المستثمر الذي لا يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عند تعديل الفروق بمستوى ثقة المستثمرين في قرارهم الاستثماري. وهو ما يؤكد رفض فرض العدم وبدعم قبول الفرض البديل الأول.

وقام الباحث أيضا باختبار هذا الفرض من خلال تحليل التباين المشترك $3 \times 3 \times 2$ (الإفصاح: افصح عن الأهمية النسبية مقابل لم يفصح عن الأهمية النسبية، ومستوى الثقة في القرار الاستثماري: مقاساً على عشرة مستويات، تبدأ من ١ = لا أتق وتنتهي ب ١٠ = أتق بشكل تام، ومعرفة المستثمرين بمفهوم الأهمية النسبية: مقاساً على عشرة مستويات، تبدأ من ١ = ليس لدي دراية وتنتهي ب ١٠ = على دراية تامة)، ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين في معالجة الرقابة وبين متوسط القرار الاستثماري للمشاركين في جميع المعالجات الأخرى مع

تعديل الفروق بالتغيرات في مستوى الثقة في القرار الاستثماري وبالتغيرات في معرفة المستثمرين بمفهوم الأهمية النسبية.

جدول (٨) تحليل ANCOVA لاختبار أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية على قرارات المستثمرين

القيمة المعنوية	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
٠.٠٠٧	٧.٤٦٦	١	٠.٨١٢	الإفصاح عن الأهمية النسبية
٠.٧٩٥	٠.٠٦٨	١	٠.٠٠٧	مستوى الثقة في القرار الاستثماري
٠.٩٦٢	٠.٠٠٢	١	٠.٠٠٠	المعرفة بمفهوم الأهمية النسبية
		١٨٥	٢٠.١٢٦	الخطأ

وكما هو وارد في جدول (٨) أن قيمة مستوى المعنوية للأثر الرئيسي للإفصاح عن الأهمية النسبية أقل من ٠.٥ حيث كانت ($F=7.446, P=0.007$)، ويشير ذلك إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية وبين متوسط القرار الاستثماري في حالة عدم الإفصاح عن الأهمية النسبية. وبناء على ذلك يمكن القول إن مستوى الاستثمار الحالي للمستثمر الذي يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية يختلف عن المستثمر الذي لا يحصل على إفصاح عن الأهمية النسبية عند تعديل الفروق بمستوى ثقتهم المستثمرين في القرار الاستثماري ومعرفتهم عن مفهوم الأهمية النسبية. وهو ما يؤكد رفض فرض العدم ويدعم قبول الفرض البديل الأول.

وبالنسبة لفرض البحث الثاني، يتوقع أن إفصاح مراقب الحسابات عن مستوى الأهمية النسبية يؤثر في قرارات المستثمرين، وقام الباحث باختبار كيف يختلف القرار الاستثماري بين المشاركين من خلال اختبار المقارنات المخططة^{٢٢} Planned Contrast Tests، فقد قام الباحث بإجراء عدة مقارنات ثنائية للتحقق من نتائج الفرض الثاني، وقد كانت هذه المقارنات على النحو التالي؛ المقارنة الأولى: المعالجة الأولى مع المعالجة الرابعة، المقارنة الثانية: المعالجة الثانية مع المعالجة الخامسة، المقارنة الثالثة: المعالجة الثالثة مع المعالجة السادسة، المقارنة الرابعة: المعالجتين الأولى والثانية مع المعالجتين الرابعة والخامسة،

^{٢٢} مع الأخذ بعين الاعتبار عند أداء هذا الاختبار يجب أن تكون معاملات المعالجات التي لا تدخل في المقارنات تساوي صفر، أما التي تدخل في المقارنة إحدى المعالجات تكون معاملاتها ١- والأخرى ١.

المقارنة الخامسة: المعالجتين الأولى والثالثة مع المعالجتين الرابعة والسادسة. بهدف تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في المعالجات عند مستويات الإفصاح عن الأهمية النسبية.

جدول (٩) تحليل Planned Contrast Tests لاختبار أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية على قرارات المستثمرين

رقم المقارنة	المصدر	قيمة Contrast	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية
الأولى	Contrast	١٧٩.-	٠.٠٨٦٦	٢.٠٧٢-	١٥٤	٠.٠٤٠
الثانية	Contrast	٠.٢٣٣-	٠.٠٨٧٥	٢.٦٦٧-	١٥٤	٠.٠٠٨
الثالثة	Contrast	٠.٢٧٠-	٠.٠٨٥٤	٣.١٦٣-	١٥٤	٠.٠٠٢
الرابعة	Contrast	٠.٤١٣-	٠.١٢٣١	٣.٣٥٣-	١٥٤	٠.٠٠١
الخامسة	Contrast	٠.٤٤٩-	٠.١٢١٦	٣.٦٩٦-	١٥٤	٠.٠٠٠

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما هو وارد في جدول (٩) أن قيمة مستوى المعنوية للأثر الرئيسي لمستوى الأهمية النسبية أقل من ٠.٥ حيث في جميع المقارنات، ويشير ذلك إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% وبين متوسط القرار الاستثماري في حالة الإفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ١٠%. وهو ما يؤكد رفض فرض العدم ويدعم قبول الفرض البديل الثاني.

وبالنسبة لفرض البحث الثالث، يتوقع أنه عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، من المحتمل أن تزيد أو تنخفض استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهمًا في شركات مقيدة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهمًا في شركات مملوكة ملكية خاصة، ويمكن التأكد من نتيجة اختبار الفرض من خلال اختبار المقارنات المخططة^{٢٣} Planned Contrast Tests، عن طريق إجراء المقارنات ثنائية التالية؛ المقارنة الأولى: المعالجة الأولى مع المعالجة الخامسة، والمقارنة الثانية: المعالجة الثانية مع المعالجة السادسة،

^{٢٣} مع الأخذ بعين الاعتبار عند أدا هذا الاختبار يجب أن تكون معاملات المعالجات التي لا تدخل في المقارنات تساوي صفر، أما التي تدخل في المقارنة إحدى المعالجات تكون معاملاتها ١- والأخرى ١.

بهدف تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري تعزى إلى اختلاف نوع الملكية.

جدول (١٠) تحليل Planned Contrast Tests لاختبار نوع الاستثماري (مقيدة مقابل غير مقيدة)

رقم المقارنة	المصدر	قيمة Contrast	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية
الأولى	Contrast	٠.٠٠٠٤	٠.٠٠٨٤٥	٠.٠٤٦	١٥٤	٠.٩٦٤
الثانية	Contrast	٠.٠٨٧-	٠.٠٠٨٧٥	٠.٩٩١-	١٥٤	٠.٣٢٣

وكما هو وارد في جدول (١٠) فإن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠.٥ في المقارنتين، وبناء على ذلك لا يستطيع الباحث رفض فرض العدم وبالتالي يدعم رفض الفرض البديل الثالث، أي لا يؤثر الإفصاح عن الأهمية النسبية بشكل مختلف في المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في أسهم شركات مقيدة مقارنة مع المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في أسهم شركات غير مقيدة.

وبالنسبة لفرض البحث الرابع، يتوقع أنه عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، من المحتمل أن تزيد أو تنخفض استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون سندات في شركات مقيدة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون سندات في شركات مقيدة، ويمكن التأكد من نتيجة اختبار الفرض من خلال اختبار المقارنات المخططة^{٢٤} Planned Contrast Tests، عن طريق إجراء المقارنات ثنائية التالية؛ المقارنة الأولى: المعالجة الأولى مع المعالجة الثالثة، والمقارنة الثانية: المعالجة الثانية مع المعالجة الرابعة، بهدف تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط القرار الاستثماري تعزى إلى اختلاف نوع الاستثمار.

^{٢٤} مع الأخذ بعين الاعتبار عند أدا هذا الاختبار يجب أن تكون معاملات المعالجات التي لا تدخل في المقارنات تساوي صفر، أما التي تدخل في المقارنة إحدى المعالجات تكون معاملات لها -١ والأخرى ١.

جدول (11) تحليل Planned Contrast Tests لاختبار نوع الاستثماري (مقيدة مقابل غير مقيدة)

رقم المقارنة	المصدر	قيمة Contrast	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية
الأولى	Contrast	0.013-	0.0866	0.148-	154	0.883
الثانية	Contrast	0.067-	0.0875	0.762-	154	0.447

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما هو وارد في جدول (11) أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.5، في المقارنتين، وبناء على ذلك لا يستطيع الباحث رفض فرض العدم وبالتالي يدعم رفض الفرض البديل الرابع، أي لا يؤثر الإفصاح عن الأهمية النسبية بشكل مختلف في المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في أسهم شركات مقيدة مقارنة مع المستثمرين الذين يتخذون قرارات استثمارية في سندات شركات مقيدة.

٦/٧/٧- تحليل إضافي

وبالإضافة إلى الهدف الأساسي للبحث؛ دراسة واختبار أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، وتأثير نوع الاستثمار عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، فقد قام الباحث بدراسة واختبار معلومات تتعلق بتقييم عينة الدراسة لمستوى الأهمية النسبية الذي أفصح عنه مراقب الحسابات في الحالة التجريبية (سواء كان 4% أو 10% من صافي الربح قبل الضرائب)، وبتقديرهم لقيمة الأهمية النسبية للحالة التجريبية بناء على خبرتهم، وبمدى ثقتهم في قرارهم الاستثماري بناء على مستوى الأهمية النسبية الذي أفصح عنه مراقب الحسابات، وعن ثقتهم في خلو القوائم المالية من أية تحريفات تفوق مستوى الأهمية النسبية للحالة التجريبية (إدراك جودة رأي مراقب الحسابات). وتعد هذه المعلومات ذات دور تقييمي في إلقاء الضوء على نتائج فروض البحث، وتجب على مجموعة من الأسئلة الإضافية للبحث؛ 1) ما هو مستوى الأهمية النسبية الذي يعتبره المستثمرون مناسباً؟ وهل يختلف حسب نوع الملكية أو نوع الاستثمار؟ 2) ما هو أساس الأهمية النسبية الذي يفضله المستثمرون؟ وهل يختلف حسب نوع الملكية أو نوع الاستثمار؟ 3) هل يدرك المستثمرون الإفصاح عن الأهمية النسبية على أنه يقلل من جودة رأي مراقب الحسابات؟

وبالنسبة للسؤال الأول الإضافي للبحث، فهو يتحقق من وجهة نظر المستثمرين في مستوى الأهمية النسبية المناسب وما إذا كان هذا المستوى يختلف بناء على خصائص الاستثمار أم لا، وقد طلب الباحث من المشاركين الإجابة على سؤال يقيس تقييمهم لمستوى الأهمية النسبية الذي افصح عنه مراقب الحسابات في الحالة التجريبية وتم قياسه على عشرة مستويات، تبدأ من ١ = منخفض جداً وتنتهي بـ ١٠ = مرتفع جداً (Christensen et al. 2018)، وكما يتضح من جدول (١٢) أن تقييم المشاركين لمستوى الأهمية النسبية الذي افصح عنه مراقب الحسابات لم يكن مرتفعة جداً ولا منخفضة جداً.

جدول (١٢) الإحصاء الوصفي لتقييم المستثمرين لمستوى الأهمية النسبية

الإفصاح عن الأهمية النسبية عند ١٠%			الإفصاح عن الأهمية النسبية عند ٤%			بيان
أسهم غير مقيدة	سندات مقيدة	أسهم مقيدة	أسهم غير مقيدة	سندات مقيدة	أسهم مقيدة	
٢٥	٢٥	٢٧	٣٠	٢٧	٢٦	عدد المفردات
٧.١٦	٦.٧٦	٦.٥٩	٤.٥٧	٤.٨١	٤.٠٤	المتوسط
٠.٨٥٠	١.١٦٥	١.٠٤٧	١.١٣٥	١.٤٦٩	١.٢٨٠	الانحراف المعياري

وعلاوة على ذلك، قام الباحث باختبار ما إذا كان مستوى الأهمية النسبية الذي يفصح عنه مراقب الحسابات يؤثر في تقييم المستثمرين لمستوى الأهمية النسبية، وقد تم اختبار ذلك من خلال تحليل التباين المشترك ٣×٢ (مستوى الإفصاح: إفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% مقابل عند مستوى ١٠%)، ونوع الاستثمار: أسهم لشركة مقيدة، وأسهم لشركة غير مقيدة، وسندات لشركة مقيدة)، ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقييم المشاركين في المعالجات عند مستويات الإفصاح عن الأهمية النسبية مع تعديل الفروق بالتغيرات في نوع الاستثمار، بمعنى هل يختلف المتوسط المعدل لتقييم المستثمرين (أي بعد عزل أثر نوع الاستثمار) في المعالجات التجريبية عن بعضها البعض بسبب اختلاف مستويات الأهمية النسبية المفصح عنها.

جدول (١٣) تحليل ANCOVA لاختبار أثر مستوى الأهمية النسبية في تقييم المستثمرين للأهمية النسبية

القيمة المعنوية	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	الانحراف المعياري	المتوسط	مصدر التباين
٠.٠٠٠	١٦١.٢١ ٨	١	٢٢٣.٧١٨	١.٣١٩	٤.٤٨	مستوى الأهمية النسبية أهمية نسبية عند مستوى ٤% ٨٣ أهمية نسبية عند مستوى ١٠% ٧٧ نوع الاستثمار الخطأ
٠.٠٢٠	٥.٥٢٢	١ ١٥٧	٧.٦٦٣ ٢١٧.٨٦٦	١.٠٤٤	٦.٨٣	

وكما هو وارد في جدول (١٣) فإن قيمة مستوى المعنوية للأثر الرئيسي لمستوى الأهمية النسبية ونوع الاستثمار أقل من ٠.٥ حيث كانت لمستوى الأهمية النسبية ($F=161.218$, $P=0.000$) ولنوع الاستثمار ($F=5.522$, $P=0.020$)، أي يؤثر كل من مستوى الأهمية النسبية المفصوح عنه ونوع الاستثمار في تقييم المستثمرين لما إذا كان مستوى الأهمية النسبية مرتفعاً أو منخفضاً.

واستكمالاً للتحليل السابق فقد طلب الباحث من عينة الدراسة الإجابة على سؤال يقيس تقديرهم للقيمة (بالجنيه) التي يعتقدون أنها مناسبة كمقدار للأهمية النسبية عند أداء عملية مراجعة الشركة الافتراضية، وتم قياس تقديرهم باستخدام مقياس على النحو التالي (Christensen et al. 2018):

٥٨	٥٢.٢	٤٦.٤	٤٠.٦	٣٤.٨	٢٩	٢٣.٢	١٧.٤	١١.٦	٥.٨	٠

ويوضح جدول (١٤) تقدير المشاركين لقيمة الأهمية النسبية المناسبة في ضوء الشركة الافتراضية. وقد أظهرت النتائج الإحصائية أن المشاركين الذين حصلوا على مستوى إفصاح عن الأهمية النسبية عند ٤% من صافي الدخل قبل الضرائب كان متوسط تقديرهم لقيمة الأهمية النسبية ٢٧.٩٥٢ مليون جنيه بانحراف معياري ٧.٤٢٢٤، بينما المشاركين الذين حصلوا على مستوى إفصاح عن الأهمية النسبية عند ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب كان متوسط تقديرهم لقيمة الأهمية النسبية ٢٨.٢٤٨ مليون جنيه بانحراف معياري ٧.٠٦٢٠.

جدول (١٤) الإحصاء الوصفي لتقدير المستثمرون لقيمة الأهمية النسبية المناسبة
(القيم بالمليون)

معالجة الرقابة	الإفصاح عن الأهمية النسبية عند ١٠%			الإفصاح عن الأهمية النسبية عند ٤%			بيان
	أسهم غير مقيدة	سندات مقيدة	أسهم مقيدة	أسهم غير مقيدة	سندات مقيدة	أسهم مقيدة	
	٧٧			٨٣			عدد المفردات
	٢٨.٢٤٨			٢٧.٩٥٢			المتوسط
	٧.٠٦٢٠			٧.٤٢٢٤			الانحراف المعياري
	٢٨.٠٩٤٤						المتوسط
	٧.٢٢٩٩						الانحراف المعياري
٢٩	٢٥	٢٥	٢٧	٣٠	٢٧	٢٦	عدد المفردات
٣٠.٤٠٠	٢٦.٩١٢	٢٧.٦٠٨	٣٠.٠٧٨	٣١.١٢٧	٢٤.٩١٩	٢٧.٤٣٨	المتوسط
٧.٦٩٦٩	٨.١٨١٩	٦.٩٦٠٠	٥.٨٠٣٧	٧.٦٨٩٠	٥.٩٧٩٠	٧.٢٥٤٩	الانحراف المعياري

وقد قام الباحث باختبار مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقدير المستثمرين للأهمية النسبية عند الإفصاح عند مستوى ٤% وبين متوسط تقدير المستثمرين للأهمية النسبية عند الإفصاح عند مستوى ١٠%، كما هو وارد في جدول (١٥) أوضحت نتائج اختبار ANOVA أنه لا يوجد فروق معنوية ($P=0.797$) بين تقدير المشاركين في المعالجات التجريبية التي يفصح فيها مراقب الحسابات عن أهمية نسبية عند مستوى ٤% وتقدير المشاركين في المعالجات التجريبية التي يفصح فيها مراقب الحسابات عن أهمية نسبية عند مستوى ١٠%. ومن الجدير بالإهتمام، أن متوسط تقديرات المعالجات التجريبية بخلاف مجموعة الرقابة لما ينبغي أن تكون عليه قيمة الأهمية النسبية كان ٢٨.٠٩٤٤ مليون جنيه (أي ما يعادل ٩.٦٧% من صافي الدخل قبل الضرائب)، ويعد هذا المتوسط أعلى من المستوى المتعارف عليه في الممارسة المهنية والذي يعادل ١٤.٥٣ مليون جنيه، فقد أوضح (Messier 2015) أن معظم منشآت المحاسبة والمراجعة تستخدم مستوى ٥% من الدخل قبل الضرائب للشركات المقيدة، وقد قام الباحث باختبار مدى وجود فروق معنوية

ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقدير المستثمرين للأهمية النسبية عند الإفصاح عن الأهمية النسبية في الشركة الافتراضية وبين متوسط تقدير الأهمية النسبية المتعارف عليه في منشآت المحاسبة والمراجعة، كما هو وارد في جدول (١٥) أوضحت نتائج اختبار ANOVA أنه لا يوجد فروق معنوية ($P=0.063$) بين تقدير جميع مجموعات المعالجات التجريبية بخلاف مجموعة الرقابة لقيمة الأهمية النسبية ومتوسط القيمة التي تطبقها منشآت المحاسبة والمراجعة.

جدول (١٥) تحليل ANOVA لاختبار مدى وجود فروق في متوسط تقدير قيمة الأهمية النسبية

بيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	القيمة المعنوية
فروق بين متوسط مقدار الأهمية النسبية	بين المجموعات داخل المجموعات	٣.٥٠٦ ٨٣٠٧.٧٥٩	١ ١٥٨	٠.٦٧	٠.٧٩٧
فروق بين متوسط مقدار الأهمية النسبية والمتعارف عليه	بين المجموعات داخل المجموعات	١٨٣.١١٩ ٨٣١١.٢٦٥	١ ١٥٩	٣.٥٠٣	٠.٠٦٣

أضف إلى ذلك، قام الباحث باختبار ما إذا كان مستوى الأهمية النسبية الذي يفصح عنه مراقب الحسابات يؤثر في تقدير المستثمرين لقيمة الأهمية النسبية، وقد تم اختبار ذلك من خلال تحليل التباين المشترك ٣×٢ (مستوي الإفصاح: إفصاح عن الأهمية النسبية عند مستوى ٤% مقابل عند مستوى ١٠%)، ونوع الاستثمار: أسهم لشركة مقيدة، وأسهم لشركة غير مقيدة، وسندات لشركة مقيدة)، ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقدير المشاركين في المعالجات التجريبية عند مستويات الإفصاح عن الأهمية النسبية مع تعديل الفروق بالتغيرات في نوع الاستثمار، بمعنى هل يختلف المتوسط المعدل لتقييم المستثمرين (أي بعد عزل أثر نوع الاستثمار) في المعالجات التجريبية عن بعضها البعض بسبب اختلاف مستويات الأهمية النسبية.

وكما هو وارد في جدول (١٦) فإن قيمة مستوى المعنوية للأثر الرئيسي لمستوى الأهمية النسبية أقل من ٠.٥ حيث كانت ($F=5.150, P=0.025$) أي يؤثر مستوى الأهمية النسبية المفصح عنه في تقدير المستثمرين لقيمة الأهمية النسبية، بينما قيمة مستوى المعنوية للأثر الرئيسي لنوع الاستثمار أكبر من ٠.٥ حيث كانت ($F=0.065, P=0.799$)، أي لا يؤثر نوع الاستثمار في تقدير المستثمرين لقيمة الأهمية النسبية.

جدول (١٦) تحليل ANCOVA لاختبار أثر مستوى الأهمية النسبية في تقدير المستثمرين لقيمة الأهمية النسبية

القيمة المعنوية	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
٠.٠٢٥	٥.١٥٠	١	٢٦٢.٩٣٧	مستوى الأهمية النسبية
٠.٧٩٩	٠.٠٦٥	١	٣.٣٣١	نوع الاستثمار
٠.٠١١	٦.٦٠٣	١	٣٣٧.١٢١	مستوى الأهمية النسبية X نوع الاستثمار
		١٥٦	٧٩٦٤.٤٦٦	الخطأ

وبناء على التحليل السابق يمكن القول إن المستثمرين يفضلون و/أو يتوقعون مستويات أهمية نسبية قريبة من ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب، وهذا يتجاوز المستوى المتعارف عليه في الممارسة المهنية، والذي يعادل مستوى ٥% من الدخل قبل الضرائب، ويمكن توضيح ذلك في ضوء نتائج اختبار فرض البحث الثاني، فعلى الرغم من أن مستوى الأهمية النسبية المنخفض (٤% من صافي الدخل قبل الضرائب) يؤثر بشكل مختلف في مستوى الاستثمار للمستثمر عن مستوى الأهمية النسبية المرتفع (١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب)، حيث كلما انخفض مستوى الأهمية النسبية كلما زاد جهد مراقب الحسابات بهدف اكتشاف التحريفات الجوهرية، فإن المستثمرين على استعداد لقبول قيام مراقب الحسابات بأداء عملية المراجعة عند مستوى ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب، مما قد يجعل الباحث يجادل بانخفاض الوزن النسبي للإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية عند قيام المستثمرين بالتشغيل الذهني للمعلومات المتاحة لهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن هناك عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية لهم، نظرًا لأنها يمكنها أن تعكس المخاطر التي تواجهها الشركة محل الاستثمار بصورة أفضل، على سبيل المثال؛ معدلات السيولة

والربحية، وهذا لا ينفي الدور التقييمي الذي قد يلعبه الإفصاح عن الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وبالنسبة للسؤال الثاني الإضافي للبحث، فهو يتحقق من وجهة نظر المستثمرين في أساس الأهمية النسبية المناسب، وما إذا كان هذا الأساس يختلف بناء على خصائص الاستثمار أم لا، وقد قدم الباحث لعينة الدراسة مجموعة من الأسس التي تمثل النتائج المالية والمركز المالي التي تقترح معايير المراجعة استخدامها عند تخطيط الأهمية النسبية، وطلب منهم تحديد أفضل أساس يمكن الاعتماد عليه من وجهة نظرهم. ويظهر جدول (١٧) تفضيل عينة الدراسة لأساس الأهمية النسبية وفقاً لنوع الاستثمار.

**جدول (١٧) الإحصاء الوصفي لتفضيل المستثمرين
لأساس الأهمية النسبية**

عينة الدراسة	نوع الاستثمار			الأساس
	أسهم غير مقيدة	سندات مقيدة	أسهم مقيدة	
%١٨.٥	%١٦.٤	%٢١.٢	%١٧	الدخل قبل الضرائب
%١٣.٨	%٢٠	%٩.٦	١٣	الدخل قبل الضرائب والفوائد
%٨.٥	%٩.١	%٧.٧	%٢	الدخل التشغيلي
%٢١.٢	%٢١.٨	%٢٥	%١١.٣	اجمال الأصول
%٩.٥	%٩.١	%١١.٥	%١٧	مجمل الربح
%١٤.٣	%١٠.٩	%١١.٥	%١٣.٢	اجمالي حقوق الملكية
%٨.٥	%٧.٣	%٧.٧	%١١.٣	اجمالي الإيرادات
%٥.٨	%٥.٥	%٥.٨	%٢.٨	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وكما هو وارد في جدول (١٧) فإن المستثمرين يأخذون بعين الاعتبار عدة أسس عند النظر في الأهمية النسبية، ويتفق ذلك مع دراسة (Messier 2015) في أن معظم منشآت المحاسبة والمراجعة تستخدم عدد من أسس الأهمية النسبية، فليس هناك أساس معين يصلح لكل الشركات، ولكن الأساس الأفضل للأهمية النسبية يتوقف على نوع النشاط وحجم

الإيرادات وحجم الأصول وصافي الأرباح^{٢٥}. ومن الجدير بالأهمية ملاحظة أن الأساس الأكثر استخدامًا من قبل مراقبي الحسابات (صافي الدخل قبل الضرائب) لم يمكن هو المقياس المفضل من قبل المستثمرين (إجمالي الأصول)، ويجادل الباحث أن ذلك يرجع إلى اختلاف وجهة نظر كل من الطرفين في جوهرية التحريفات بالقوائم المالية، والعائد على كل منهم من خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، والمسئوليات التي تقع عليهم في حالة فشل المراجعة، أضف إلى ذلك اختلاف مستوى خبرة كل منهم بعملية المراجعة ذاتها.

وأخيرًا بالنسبة للسؤال الثالث الإضافي للبحث، فهو يتحقق مما إذا كان المستثمرون يدركون أن مستوى الأهمية النسبية المناسب ينعكس في جودة المراجعة أم لا، وقد طلب الباحث من عينة الدراسة الإجابة على سؤال يقيس مدى ثقتهم في عدم وجود تحريفات جوهرية في الشركة الافتراضية بناء على مستوى الأهمية النسبية الذي أفصح عنه مراقب الحسابات (سواء كان ٤% أو ١٠% من صافي الربح قبل الضرائب)، وتم قياسه على عشرة مستويات، تبدأ من ١= لا أثق وتنتهي بـ ١٠= أثق بشكل تام (Christensen et al. 2018)، ويوضح جدول (١٨) نتائج التحليل الإحصائي لثقة المستثمرين في عدم وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية.

جدول (١٨) تقدير الإحصاء الوصفي لثقة المستثمرين في عدم وجود تحريفات جوهرية

معالجة الرقابة	الإفصاح عن الأهمية النسبية عند ١٠%			الإفصاح عن الأهمية النسبية عند ٤%			بيان
	أسهم غير مقيدة	سندات مقيدة	أسهم مقيدة	أسهم غير مقيدة	سندات مقيدة	أسهم مقيدة	
٢٩	٧٧			٨٣			عدد المفردات
٥.٩٦٦	٥.٨٨٣			٧.٣٢٥			المتوسط
١.٢٠٩٦	١.٦١٣٩			١.٠٩٤٤			الانحراف المعياري
	٦.٥٢٩						المتوسط
	١.٥١٤٣						الانحراف المعياري
	٢٥	٢٥	٢٧	٣٠	٢٧	٢٦	عدد المفردات
	٥٩٦٠	٤.٣٦٠	٧.٢٢٢	٦.٤٦٧	٧.٧٧٨	٧.٨٤٦	المتوسط
	٠.٨٤٠٦	١.٤٣٩٩	٠.٩٧٤	١.١٠٥٩	٠.٦٩٨٠	٠.٧٨٤٥	الانحراف المعياري

^{٢٥} على سبيل المثال؛ الشركات الخدمية ليس لديها أصول ثابتة بدرجة كبيرة يعتمد عليها في توليد الدخل، وبالتالي قد يتم اختيار مجمل الربح أو صافي الدخل قبل الضرائب كأساس للأهمية النسبية.

وكما هو وارد في جدول (١٨) فإن المستثمرين عبروا عن درجة ثقة فوق المتوسطة (متوسط ٦.٥٢٩) في خلو القوائم المالية للشركة الافتراضية من التحريفات الجوهرية وذلك في جميع الحالات التجريبية، ومن جانب آخر، أظهرت النتائج الإحصائية أن المشاركين الذين حصلوا على مستوى إفصاح عن الأهمية النسبية عند ٤% من صافي الدخل قبل الضرائب كان متوسط ثقتهم في خلو القوائم المالية من التحريفات ٧.٣٢٥، بينما المشاركين الذين حصلوا على مستوى إفصاح عن الأهمية النسبية عند ١٠% من صافي الدخل قبل الضرائب كان متوسط ثقتهم في خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية ٥.٨٨٣، وقد قام الباحث باختبار مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط ثقة المستثمرين في خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية عندما كان مستوى الأهمية النسبية ٤% ومتوسط ثقة المستثمرين في خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية عندما كان مستوى الأهمية النسبية ١٠%، كما هو وارد في جدول (١٩) أوضحت نتائج اختبار ANOVA أنه توجد فروق معنوية ($P=0.000$) بين ثقة المستثمرين في القوائم المالية عندما يفصح فيها مراقب الحسابات عن أهمية نسبية عند مستوى ٤% وثقة المستثمرين في القوائم المالية عندما يفصح فيها مراقب الحسابات عن أهمية نسبية عند مستوى ١٠%، فقد كان المستثمرون عند مستوى أهمية نسبية ٤% أكثر ثقة بدرجة كبيرة في أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.

جدول (١٩) تحليل ANOVA لاختبار ثقة المستثمرين في خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية

بيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	القيمة المعنوية
بين المجموعات	٨٣.٠٧٩	١	٤٤.٣٢١	٠.٠٠٠
داخل المجموعات	٢٩٦.١٦٥	١٥٨		

وبناء على التحليل السابق، يري الباحث أن الإفصاح عن الأهمية النسبية قد يغير من إدراك المستثمرين، وذلك يتسق مع نتائج فرضي البحث الأول والثاني، حيث قد ينظر المستثمرون إلى درجة التوكيد التي يقدمها مراقب الحسابات على القوائم المالية على أنها

منخفضة عندما يكون مستوى الأهمية النسبية مرتفعاً، وبناءً عليه ينخفض إدراك المستثمرون جودة المراجعة أيضاً، ويستند هذا التفسير على أساس أن انخفاض درجة التوكيد يصاحبها انخفاض القيمة المعلوماتية (أي زيادة مخاطر المعلومات) لرأي مراقب الحسابات، وبالتالي عملية المراجعة ككل، وذلك يتسق مع تعريف جودة المراجعة على أنها قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، فعندما يكون مستوى الأهمية النسبية مرتفعاً تتخفف هذه القدرة.

٦/٨- نتائج البحث والإجابة على أسئلته والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

في ضوء ما انتهى إليه البحث في شقه النظري، وما توصل إليه من نتائج في شقه التجريبي، يمكن عرض أهم النتائج التي توصل إليها، والإجابة على أسئلته، بالإضافة إلى عرض أهم التوصيات ومجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

٦/٨/١- نتائج البحث والإجابة على أسئلته

نظراً لأنه لا يعرف إلا القليل عن كيفية فهم و/أو استجابة و/أو دمج مستخدمو القوائم المالية معلومات الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، علاوة على متطلبات التقرير الموسعة التي تتطلب الإفصاح، في المملكة المتحدة، عن الأهمية النسبية، أضف إلى ذلك، جوهرية الأهمية النسبية في تفسير جهود مراقب الحسابات، فقد هدف البحث إلى دراسة واختبار أثر الإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين.

ومن خلال تصميم تجريبي (1+3X2) يتضمن الإفصاح عن الأهمية النسبية (إفصاح أو عدم إفصاح) ومستويين من الإفصاح الكمي عن الأهمية النسبية (4% أو 10% من الدخل قبل الضرائب)، ونوع الاستثمار (استثمار في أسهم مقيدة، واستثمار في سندات مقيدة، واستثمار في أسهم غير مقيدة)، وتم الاعتماد على عينة من 189 مستثمر محترف لتقييم مستوى الاستثمار في الشركة التي يفصح مراقب الحسابات بشأنها عن الأهمية النسبية. فقد أمكن الإجابة على الأسئلة الواردة بمشكلة البحث على النحو التالي:

ركز السؤال الأول للبحث تحديد مدى وجود دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على أثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين،

وقدم البحث دليلاً تجريبياً على أن الإفصاح عن الأهمية النسبية في تقرير مراقب الحسابات يؤثر في قرارات المستثمرين من خلال زيادة مستوى الاستثمار الحالي في الشركة. حيث يساعد الإفصاح عن الأهمية النسبية المستثمرون في تقييم إمكانية الاعتماد على القوائم المالية بشكل أفضل، وفي تقييم إمكانية الاعتماد على الأرباح بهدف تقييم الاستثمار في الأسهم والسندات.

وركن السؤال الثاني للبحث تحديد مدى وجود دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على أثر إفصاح مراقب الحسابات عن مستوى الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، وقدم البحث دليلاً تجريبياً على أن الإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية يؤثر في قرارات المستثمرين (٤% مقابل ١٠%)، حيث يكون المستثمرون أكثر استعداداً لزيادة استثماراتهم عندما يكون مستوى الأهمية النسبية منخفض، حيث كلما انخفض مستوى الأهمية النسبية، كلما انخفضت مخاطر الاكتشاف، الأمر الذي ينعكس في زيادة دقة المراجعة وجودة المراجعة.

وركن السؤال الثالث للبحث تحديد مدى وجود دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على أنه عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، هل من المحتمل أن تزيد أو تنخفض استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهماً في شركات مقيدة في البورصة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون أسهماً في شركات مملوكة ملكية خاصة، وقدم البحث دليلاً تجريبياً على أنه لا يوجد تأثير معنوي للأهمية النسبية على قرارات المستثمرين.

وركن السؤال الرابع للبحث تحديد مدى وجود دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على أنه عند الإفصاح عن الأهمية النسبية، هل من المحتمل أن تزيد أو تنخفض استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون سندات في شركات مقيدة في البورصة عن استثمارات المستثمرين الذين يمتلكون سندات في شركات مقيدة في البورصة، وقدم البحث دليلاً تجريبياً على أنه لا يوجد تأثير معنوي للأهمية النسبية على قرارات المستثمرين.

وركن السؤال الخامس للبحث تحديد مدى وجود دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على مدى إدراك المستثمرين الإفصاح عن الأهمية النسبية على أنه يقلل من جودة رأي مراقب الحسابات، وقدم البحث دليلاً تجريبياً على أنه توجد فروق معنوية بين ثقة المستثمرين في القوائم المالية عندما يفصح فيها مراقب الحسابات عن أهمية نسبية عند

مستوى ٤% وثقة المستثمرون في القوائم المالية عندما يفصح فيها مراقب الحسابات عن أهمية نسبية عند مستوى 10%، فقد كان المستثمرون عند مستوى أهمية نسبية 4% أكثر ثقة بدرجة كبيرة في أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.

٦/٨/٢ - التوصيات

في ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج في شقيه النظري والتجريبي، يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: بالنسبة للمنظمات المهنية والتشريعية: يوصي الباحث المنظمات المهنية أن تتطلب من مراقبي الحسابات الإفصاح الكمي عن الأهمية النسبية في تقرير المراجعة، مع ضرورة التوضيح الصريح للعلاقة العكسية بين مستوى الأهمية النسبية ودقة المراجعة.

ثانياً: بالنسبة لمهنة المحاسبة: نظراً لأن المستثمرين يفضلون مجموعة من أسس الأهمية النسبية، والتي عادة ما يقوم باستخدامها مراقبو الحسابات، فإن الباحث يوصي ممارسو المهنة بضرورة فهم تفضيلات ومستوى معرفة مستخدمي القوائم المالية لمفهوم الأهمية النسبية، حتى يكون لتقرير المراجعة دوراً تقييمياً، ويساعد في تضيق فجوة التوقعات.

ثالثاً: بالنسبة للمستثمرين: يوصي الباحث المستثمرين بأن يكونون أكثر ثقة في تأثير الإفصاح عن الأهمية النسبية في نموذج التشغيل الذهني للمعلومات بشأن اتخاذ القرارات الاستثمارية.

رابعاً: بالنسبة للأكاديميين: نظراً لأن مفهوم الأهمية النسبية مازال يمثل تحدياً لمراقب الحسابات وللمستثمرين، خاصة وأن مفهوم الأهمية النسبية يستند إلى منظور المستثمر الحصيف Reasonable Investor، لذلك يوصي الباحث بضرورة توجيه اهتمام بحثي نحو تفسير أحكام الأهمية النسبية من وجهة نظر المستثمر.

٦/٨/٣ - مجالات البحث المقترحة

بناءً على ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والعملي، وفي ضوء مشكلته وحدوده يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية في المجالات التالية:

- دراسة واختبار العلاقة بين إفصاحات مراقب الحسابات في فقرة الأمور الرئيسية وإفصاحات عميل المراجعة.
- دراسة واختبار محددات إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية في تقرير المراجعة.
- دراسة واختبار أثر خصائص مراقب الحسابات (على سبيل المثال، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) في العلاقة بين الإفصاح عن الأهمية النسبية وقرارات المستثمرين.
- دراسة واختبار ما إذا كان يختلف مستوى الأهمية النسبية عند أداء عملية المراجعة عنه عند أداء خدمة توكيد أخرى (على سبيل المثال، التوكيد على الإفصاح عن الاستدامة) لنفس عميل المراجعة.
- دراسة واختبار العلاقة بين ضغوط عميل المراجعة وحوافز مراقب الحسابات ومستوى الأهمية النسبية المفصح عنه.
- دراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح عن الأهمية النسبية وممارسة مراقب الحسابات للشك المهني.

مراجع البحث

المراجع العربية

- أحمد، وفاء يوسف. ٢٠١٧. أثر الإبلاغ عن مسائل المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد (٢١)، ص ٤٥٥-٥٣٠.
- الشربيني، زكريا. ٢٠١٧. الإحصاء وتصميم التجارب في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الضوي، محسوب عبد القادر. ٢٠٠٦. الإحصاء الاستدلالي المتقدم في التربية وعلم النفس. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الإبياري، هشام فاروق مصطفى. ٢٠١٤. محددات تباين تقييم الأهمية النسبية لتحريفات القوائم المالية المراجعة: دراسة تحليلية وتجريبية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول (يوليو)، ص ٧٣-١٢٨.

- سالم، أحمد محمد كامل. ٢٠١٤. تأثير كل من المؤشرات الكمية والنوعية للأهمية النسبية وخبرة مراقبي الحسابات على أحكام وقرارات الأهمية النسبية في بيئة الممارسة المهنية في مصر. الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد (١٨)، ص ٩١-١٦٩.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح. ٢٠٠٨. العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية - دراسة اختبارية في البيئة المصرية. مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، لعدد الأول، المجلد (٣٠)، ص ٤٢٩-٤٨٩.
- محمود، عبد الحميد العيسوي. ٢٠١٨. محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجي مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول.
- منصور، أشرف محمد إبراهيم. ٢٠١٧. تقييم التعديلات التي أدخلها المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد على تقارير المراجعة من وجهة نظر الأطراف الأساسية للمراجعة: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد (٢١)، ص ٣٠٥-٣٧٧.

المراجع الأجنبية

- Altiero, E., Kang, Y. J., and Pecher, M. E. 2017. The Relative Effects of Prompting an Auditor Perspective versus an Investor Perspective on Auditors' Materiality Judgments. Working paper, University of Illinois.
- Amiram, D., Chircop, J., Landsman, W. R., and Peasnell, K. V. 2017. Mandatorily Disclosed Materiality Thresholds, their Determinants, and their Association with Earnings Multiples. Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2631876
- Aobdia, D., Lin, C. J., and Petacchi, R. 2015. Capital Market Consequences of Audit Partner Quality. The Accounting Review. 90(6): 2143-2176.
- Asare, S. K., and Wright, A. M. 2012. Investors', Auditors', and Lenders' Understanding of the Message Conveyed by the Standard Audit Report on the Financial Statements. Accounting Horizons. 26(2): 193-217.

- **Auditing Practices Board (APB). 2012.** Consultation Paper: Proposed Revisions to International Standards on Auditing (UK and Ireland) to Give Effect to the FRC Effective Company Stewardship Proposals. London, England: Financial Reporting Council.
- ————. **2013.** Consultation Paper: Revision to ISA (UK and Ireland) 700 - Requiring the Auditor's Report to Address Risks of Material Misstatement, Materiality and a Summary of the Audit Scope. London, England: Financial Reporting Council.
- **Azzopardi, J., and Baldacchino, P. 2009.** The Concept of Audit Materiality and Attitudes towards Materiality Threshold Disclosure among Maltese Audit practitioners. Bank of Valletta Review. 40:13-28
- **Backof, A. G., Bowlin, K., and Goodson, B. M. 2014.** The Impact of Proposed Changes to the Content of the Audit Report on Jurors' Assessments of Auditor Negligence. Available at SSRN 2446057.
- **Bartov, E., Givoly, D., and Hayn, C. 2002.** The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations. Journal of Accounting and Economics. 33(2):173-204.
- **Bédard, J., Coram, P., Espahbodi, R., and Mock, T. J. 2016.** Does Recent Academic Research Support Changes to Audit Reporting Standards? Accounting Horizons. 30(2):255–275.
- **Bharath, S. T., Sunder, J., and Sunder, S. V. 2008.** Accounting Quality and Debt Contracting. The Accounting Review. 83(1):1-28.
- **Birjandi, H., M. H. Kaveh, and M. S. Khorrami. 2015.** The Effect of Audit Quality Adjustment on the Relationship between Earnings Management and Return on Equity in Listed Companies in Tehran Stock Exchange. Research Journal of Finance and Accounting.6(11): 25- 37.
- **Blackwell, D. W., Noland, T. R., and Winters, D. B. 1998.** The Value of Auditor Assurance: Evidence from Loan Pricing. Journal of accounting research. 36(1):57-70.
- **Blokdijk, H., Drienuizen, F., Simunic, D. A., and Stein, M. T. 2003.** Factors Affecting Auditors' Assessments of Planning Materiality. Auditing: A Journal of Practice & Theory. 22(2):297-307.
- **Boolakay, P. K., and Quick, R. 2016.** Bank Directors' Perceptions of Expanded Auditor's Reports. International Journal of Auditing. 20:1-58-174.

- **Bradbury, M. E. and Mazen, A. 2018.** Auditor, Client, and Investor Consequences of the Enhanced Auditor's Report. Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3165267
- **Brown, T., Majors, T. M., and Peecher, M. E. 2015.** The Impact of a Judgment Rule and Critical Audit Matters on Assessments of Auditor Legal Liability—the Moderating Role of Legal Knowledge. Working paper, University of Illinois at Urbana-Champaign.
- **Carcello, J. V., N. Harrison, G. Sauter, and A. Yerger. 2011.** Improving the Auditor's Report. Washington, D.C.: PCAOB Investor Advisory Group.
- **Carpenter, B., Dirsmith, M., and Gupta, P. 1994.** Materiality Judgments and Audit Firm Culture: Social-Behavioral and Political Perspectives. *Accounting, Organizations and Society*. 19(4).
- **Carver, B. T., and Trinkle, B. S. 2016.** Investors' Reactions to the PCAOB's Proposed Changes to the Standard Audit Report. Available at: <http://aim.bus.utk.edu/research/Investors%20Reactions%20to%20Changes%20in%20SAR%208-26-16.pdf>
- **Chewning Jr, G. Eugene., and Higgs, J. L. 2002.** What Does “Materiality” Really Mean? *Journal of Corporate Accounting & Finance*. 13(4):61-71.
- **Chewning, G., Pany, K., and Wheeler, S. 1989.** Auditor Reporting Decisions Involving Accounting Principle Changes: Some Evidence on Materiality Thresholds. *Journal of Accounting Research*. 78-96.
- **Christensen, B. E., Glover, S. M., and Wood, D. A. 2012.** Extreme Estimation Uncertainty in Fair Value Estimates: Implications for Audit Assurance. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 31(1):127-146.
- ———., ———., and **Wolfe, C. J. 2014.** Do Critical Audit Matter Paragraphs in the Audit Report Change Nonprofessional Investors' Decision to Invest?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 33(4):71-93.
- ———., **Eilifsen, A., Glover, S. M., and Messier, W. F. 2018.** The Effect of Materiality Disclosures on Investors' Decision Making. Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3096564

- **Church, B. K., Davis, S. M., and McCracken, S. A. 2008.** The Auditor's Reporting Model: A Literature Overview and Research Synthesis. *Accounting Horizons*. 22(1):69-90.
- **Choudhary, P., Merkley, K. J., and Schipper, K. 2018.** Auditors' Quantitative Materiality Judgments: Properties and Implications for Financial Reporting Reliability. 28th Annual Conference on Financial Economics and Accounting
- **Citi Research. 2014.** New Auditor's Reports: A Review of the New Information.
- **Clor-Proell, S. M., Proell, C. A., and Warfield, T. D. 2014.** The Effects of Presentation Salience and Measurement Subjectivity on Nonprofessional Investors' Fair Value Judgments. *Contemporary Accounting Research*. 31(1):45-66.
- **Coates, J. C., and Srinivasan, S. 2014.** SOX after Ten Years: A Multidisciplinary Review. *Accounting Horizons*. 28(3):627-671.
- **Cooper, B.J., and Grose, R. 2010.** Trust Me: I'm An Auditor. *International Review of Business Research Papers*. 6(5):160 –166.
- **Costigan, M. L., and Simon, D. T. 1995.** Auditor Materiality Judgment and Consistency Modifications: Further Evidence from SFAS 96. *Advances in Accounting*, 13:207-222.
- **Darmadi, S. 2016.** Ownership Concentration, Family Control, and Auditor Choice: Evidence from an Emerging Market. *Asian Review of Accounting*. 24(1):19-42.
- **Davis, S. M. 2007.** Market Response to Auditor's Reports: A Reexamination of Auditor Materiality Thresholds. Working paper, Georgia State University.
- **Dennis, S. A., Griffin, J. B., and Johnstone, K. M. 2016.** The Value Relevance of Mangers' and Auditors' Disclosures about Material Measurement Uncertainty. Available at: https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket034/012c_DGJ.pdf
- **DeZoort, F. T., Holt, T., and Stanley, J. D. 2018.** A Comparative Analysis of Investor and Auditor Materiality Judgments. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*. (Forthcoming)
- **Doxey, M. M. 2013.** The Effect of Increased Audit Disclosure on Investors' Perceptions of Management, Auditors, and Financial Reporting: An Experimental Investigation. Doctoral dissertation, University of Kentucky.

- **EC, E. C. 2012.** Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on Specific Requirements Regarding Statutory Audit of Public Interest Entities. Brussels, Belgium: European Commission
- **Eilifsen, A., and Messier Jr, W. F. 2014.** Materiality Guidance of the Major Public Accounting Firms. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 34(2):3-26.
- ———., **Hamilton, E. L., and Messier Jr, W. F. 2017.** The Importance of Quantifying Uncertainty: Examining the Effect of Audit Materiality and Sensitivity Analysis Disclosures on Investors' Judgments and Decisions. Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2966291
- **Ernst & Young (EY). 2016.** Re: Reproposed Auditing Standard on the Auditor's Report on an Audit of Financial Statements when the Auditor Expresses an Unqualified Opinion and Related Amendments. PCAOB Rulemaking Docket Matter No. 034. Retrieved from https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket034/054c_EY.pdf (accessed 11th April 2017).
- **European Union (EU). 2014.** Regulation (EU) No 537/2014 of the European Parliament and of the Council of 16 April 2014 on Specific Requirements Regarding Statutory Audit of Public-Interest Entities and Repealing Commission Decision 2005/909/EC. Available at: <http://eurlex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2014:158:FULL#page=79>
- **Financial Reporting Council (FRC). 2013** (June). International Standard on Auditing (UK and Ireland) 700: The Independent Auditor's Report on Financial Statements (Revised June 2013). Available at: [https://www.frc.org.uk/Our-Work/Publications/Audit-and-Assurance-Team/ISA-700\(UK-and-Ireland\)-700-\(Revised\)-File.pdf](https://www.frc.org.uk/Our-Work/Publications/Audit-and-Assurance-Team/ISA-700(UK-and-Ireland)-700-(Revised)-File.pdf)
- ———. (2016) (January). Extended Auditor's Reports A Further Review of Experience. Available at: <https://www.frc.org.uk/getattachment/76641d68-c739-45ac-a251-cabafd2397e0/Report-on-the-Second-Year-Experience-of-Extended-Auditors-Reports-Jan-2016.pdf>
- **Fisher, M.H. 1990.** The Effects of Reporting Auditor Materiality Levels Publicly, Privately, or not at all in An Experimental Markets Setting. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 9:184- 223.

- **Gray, G. L., Turner, J. L., Coram, P. J., and Mock, T. J. 2011.** Perceptions and Misperceptions Regarding the Unqualified Auditor's Report by Financial Statement Preparers, Users, and Auditors. *Accounting Horizons*. 25(4):659-684.
- **Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. W., and Vulcheva, M. 2018.** Consequences of Adopting an Expanded Auditor's Report in the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*. 23(4):1543-1587.
- **Holthausen, R., and Watts, R. 2001.** The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting. *Journal of Accounting and Economics*. 31:3-75.
- **Houghton, K. A., Jubb, C., and Kend, M. 2011.** Materiality in the Context of Audit: the Real Expectations Gap. *Managerial Auditing Journal*. 26(6):482-500.
- ———., **Ng, J., Jubb, C., and Kend, M. 2013.** *The Future of Audit: Keeping Capital Markets Efficient* (p. 700). ANU Press.
- **Humphrey, C., Loft, A., and Woods, M. 2009.** The Global Audit Profession and the International Financial Architecture: Understanding Regulatory Relationships at a Time of Financial Crisis. *Accounting, organizations and society*. 34(6-7):810-825.
- **International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). 2009.** ISA 320 Materiality in Planning and Performing an Audit. New York, NY:IFAC..
- ———., **2011.** *Enhancing the Value of Auditor Reporting: Exploring Options for Change*. Consultation Paper, May 2011.
- ———., **2012.** *Improving the Auditor's Report: Invitation to Comment*. New York, NY: International Federation of Accountants.
- ———., **(2015a).** ISA 700 (Revised) Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements. New York, NY:IFAC.
- ———., **(2015b).** ISA 701 (Revised) Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report. New York, NY:IFAC.
- ———., **(2015c).** ISA 705 (Revised) Modifications to the Opinion in the Independent Auditor's Report. New York, NY:IFAC.
- ———., **(2015d).** ISA 706 (Revised) Emphasis of Matter Paragraphs and Other Matter Paragraphs in the Independent Auditor's Report. New York, NY:IFAC.

- **Jiang, J. 2008.** Beating Earnings Benchmarks and the Cost of Debt. *The Accounting Review*. 83(2):377-416.
- **Kachelmeier, S. J., Schmidt, J. J., and Valentine, K. 2018.** Do Critical Audit Matter Disclosures Protect Auditors By Forewarning Users of Misstatement Risk? Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2481284
- **Khurana, I. K., and Raman, K. K. 2004.** Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 versus Non-Big 4 Audits: Evidence from Anglo-American Countries. *The Accounting Review*. 79(2):473-495.
- **Klein, A. 2002.** Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management. *Journal of Accounting and Economics*. 33(3):375-400.
- **Clueber, J., Anna, G., and Christiane, P. 2018.** Do Key Audit Matters Impact Financial Reporting Behavior? Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3210475
- **Knechel, W. R., Niemi, L., and Sundgren, S. 2008.** Determinants of Auditor Choice: Evidence from a Small Client market. *International Journal of Auditing*. 12(1):65-88.
- **Lennox, C. S., and Pittman, J. A. 2011.** Voluntary Audits versus Mandatory Audits. *The Accounting Review*. 86(5):1655-1678.
- ———, **Schmidt, J. J., and Thompson, A. 2018.** Is the Expanded Model of Audit Reporting Informative to Investors? Evidence from the UK. Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3199449
- **Litjens, R., van Buuren, J., and Vergoossen, R. 2015.** Addressing Information Needs to Reduce the Audit Expectation Gap: Evidence from Dutch Bankers, Audited Companies and Auditors. *International Journal of Auditing*. 19(3):267-281.
- **Manson, S., and Zaman, M. 2001.** Auditor Communication in an Evolving Environment: Going beyond SAS 600 Auditors' Reports on Financial Statements. *British Accounting Review*. 33(2):113-136.
- **Martinov, N., and Roebuck, P. 1998.** The Assessment and Integration of Materiality and Inherent Risk: An Analysis of Major Firms' Audit Practices. *International Journal of Auditing*. 2(2):103-126.
- **Messier Jr, W. F., Martinov-Bennie, N., and Eilifsen, A. 2005.** A Review and Integration of Empirical Research on Materiality: Two

- Decades Later. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 24(2):153-187.
- **Minnis, M. 2011.** The Value of Financial Statement Verification in Debt Financing: Evidence from Private US Firms. *Journal of accounting research*. 49(2):457-506.
 - **Mock, T., Bédard, J., Coram, P. J., Davis, S. M., Espahbodi, R., and Warne, R. C. 2012.** The Audit Reporting Model: Current Research Synthesis and Implications. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 32(1):323-351.
 - **Moriarty, S., and Barron, H. 1979.** A Judgment-Based Definition of Materiality. *Journal of Accounting Research*. 17(Suppl.):114-135.
 - **Moroney, R., and Trotman, K. T. 2016.** Differences in Auditors' Materiality Assessments When Auditing Financial Statements and Sustainability Reports. *Contemporary Accounting Research*. 33(2):55-1-575.
 - **Nelson, M. W., Elliott, J. A., and Tarpley, R. L. 2002.** Evidence from Auditors about Managers' and Auditors' Earnings Management Decisions. *The accounting review*. 77(1):175-202.
 - ———., **Smith, S. D., and Palmrose, Z. V. 2005.** The Effect of Quantitative Materiality Approach on Auditors' Adjustment Decisions. *The Accounting Review*. 80(3):897-920.
 - **Niskanen, M., Karjalainen, J., and Niskanen, J. 2011.** Demand for Audit Quality in Private Firms: Evidence on Ownership Effects. *International Journal of Auditing*. 15(1):43-65.
 - **Nwaobia, A. N., Luke, O., and Theophilus, A. A. 2016.** The New Auditors' Reporting Standards and the Audit Expectations Gap. *International Journal of Advanced Academic Research*. 2(11):118-133.
 - **Porter, B., hÓgartaigh, C. Ó., and Baskerville, R. 2012.** Audit Expectation-Performance Gap Revisited: Evidence from New Zealand and the United Kingdom. Part 2: Changes in the Gap in New Zealand 1989–2008 and in the United Kingdom 1999–2008. *International Journal of Auditing*. 16(3):215-247.
 - **Prasad, P., and Chand, P. 2017.** The Changing Face of the Auditor's Report: Implications for Suppliers and Users of Financial Statements. *Australian Accounting Review*. 27(4):348-367.
 - **Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2011a.** PCAOB Release No. 2011-003: Concept Release on Possible Revisi-

- ons to PCAOB Standards Related to Reports on Audited Financial Statements. Washington D.C.: PCAOB.
- ———. **2010**. Auditing Standard (AS) No. 2105. Consideration of Materiality in Planning and Performing an Audit. Washington D.C.: PCAOB.
 - ———. **2011a**. PCAOB Release No. 2011-003: Concept Release on Possible Revisions to PCAOB Standards Related to Reports on Audited Financial Statements, edited by P. C. A. O. Board. Washington, D.C.: PCAOB
 - ———. **2011b**. PCAOB Investor Advisory Group Meeting: March 16, 2011. Washington, D.C. Available at: https://pcaobus.org/News/Events/Documents/03162011_IAGMeeting/Role_of_The_Auditor.pdf
 - ———. **2011c**. PCAOB Roundtable on Auditor's Reporting Model. Washington D.C.: PCAOB. Audio Webcast. at: http://pcaobus.org/Rules/Rulemaking/Docket034/09152011_Roundtable_Transcript.pdf.
 - ———. **2013**. PCAOB Release No. 2013-005. Proposed Auditing Standards—The Auditor's Report on an Audit of Financial Statements when the Auditor Expresses an Unqualified Opinion; The Auditor's Responsibilities Regarding Other Information in Certain Documents Containing Audited Financial Statements and the Related Auditor's Report; and Related Amendments to PCAOB Standards. Washington, D.C.: PCAOB
 - ———. **2017**. PCAOB Release No. 2017-001. Auditing Standard (AS) No. 3101: The auditor's Report on an Audit of Financial Statements When the Auditor Expresses an Unqualified Opinion. Available at: <https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket034/2017-001-auditors-report-final-rule.pdf>
 - **PwC**. **2013**. FRC Brings New Dimension to the Auditor Reporting Debate. Available at: <http://www.pwc.co.uk/finance/assurance/frc-brings-new-dimension-to-the-auditor-reporting-debate.jhtml>
 - **Ratzinger-Sakel, N. V., and Theis, J.** **2018**. Does Considering Key Audit Matters Affect Auditor Judgment Performance?. Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3003318
 - **Reid, L. C., Carcello, J. V., Li, C., and Neal, T. L.** **2018**. Impact of Auditor Report Changes on Financial Reporting Quality and Audit Costs: Evidence from the United Kingdom. Contemporary Accounting Research, Forthcoming

- **Ruhnke, K., and Schmidt, M. 2014.** The Audit Expectation Gap: Existence, Causes, and the Impact of Changes. *Accounting and Business research*. 44(5): 572-601.
- ———., **Pronobis, P., and Michel, M. 2018.** Effects of Audit Materiality Disclosures: Evidence from Credit Lending Decision Adjustments. *Betriebswirtschaftliche Forschung und Praxis (BFuP)*. 70(4): 440-471.
- **Simnett, R., and Huggins, A. 2014.** Enhancing the Auditor's Report: to what Extent is there Support for the IAASB's Proposed Changes? *Accounting Horizons*. 28(4):719-747.
- **Sirois, L. P., Bédard, J., and Bera, P. 2018.** The Informational Value of Key Audit Matters in the Auditor's Report: Evidence from an Eye-Tracking Study. *Accounting Horizons*. 32(2):141-162.
- **Srinidhi, B. N., He, S., and Firth, M. 2014.** The Effect of Governance on Specialist Auditor Choice and Audit Fees in US Family Firms. *The Accounting Review*. 89(6):2297-2329.
- **Tuttle, B., Coller, M., and Plumlee, D. 2002.** The Effect of Misstatements on Decisions of Financial Statement Users: An Experimental Investigation of Auditor Materiality Thresholds. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 21(1):11-27.
- **Vanstraelen, A., Schelleman, C., Meuwissen, R., and Hofmann, I. 2012.** The Audit Reporting Debate: Seemingly Intractable Problems and Feasible Solutions. *European Accounting Review*. 21(2):193-215.
- **Wright, A., and Wright, S. 1997.** An Examination of Factors Affecting the Decision to Waive Audit Adjustments. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*. 12(1):15-36.